الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **٣٦**

الجمعة، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة مسكويتا بورغس (تيمور - ليشتي).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البندان ٦٣ و ١٣ من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

تقرير الأمين العام (A/68/222)

(ب) أسباب النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا

تقرير الأمين العام (A/68/220)

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني الآن أن أدلي ببيان باسم رئيس الجمعية العامة، سعادة السفير جون آش.

”يسعدني أن أرحب بالأعضاء في هذه المناقشات الهامة، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، حيث تتيح لنا فرصة جاءت في حينها لاستعراض جهودنا الجماعية في تقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي طريقة مناسبة لنتوج بها أسبوع الشراكة من أجل تنمية أفريقيا هذه السنة.

”تعيش القارة الأفريقية لحظة ميمونة، من عدة نواح، ومن المناسب البدء بالإحاطة علما ببعض التطورات الإيجابية بشأن القارة. يتفق الخبراء الآن أن أفريقيا توفر أكثر احتمالات النمو الاقتصادي المبشر بالخير في العالم، إذ تحتل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المركز الثاني كأسرع منطقة نمواً. شهدنا في جميع أنحاء

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

القارة، تقدما كبيرا في الإدارة السياسية، مع إجراء عدد من الانتخابات التي تبشر بالاستقرار في المستقبل. ويمكن للعديد من البلدان كذلك أن تفخر بالتطورات الأخيرة في مجال السلام والأمن، ونحن نتطلع إلى هذه الأمثلة على أمل أن تحذو الدول التي ما زالت تكافح حذوها قريبا. وفي حين لا نستطيع أن ننكر أن هناك تحديات تواجه القارة الأفريقية، فإن الشعوب الأفريقية والقادة الأفارقة مستعدون لمواجهتها على نحو لم يسبق له مثيل، حيث يواصلون تسخير قوى الإنتاج وزيادة التكاتف فيما بينهم.

”اليوم، ونحن نقيم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، يمكننا أن نشيد أيضا بالجهود التعاونية التي تبذلها أفريقيا للتصدي للتحديات المشتركة. تشكل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي انطلقت سنة ٢٠٠١، قصة نجاح. لقد وجدت المنطقة الأفريقية، من خلال منظمة الوحدة الأفريقية – والآن الاتحاد الأفريقي – آلية لتيسير اتباع نهج متسق إزاء التحديات التي تواجهها والفرص المتاحة أمامها. لقد اختارت التنسيق الاستراتيجي والمرحلي كوسيلة فعالة لتحقيق الأهداف في مجالات السلام والأمن والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وإذ يوافق عام ٢٠١٣ الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، أود أن أتقدم بالتهنئة الحارة للشعوب الأفريقية بمناسبة هذا الحدث الهام.

”لا تزال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إطارا قويا للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية للبلدان الأفريقية ومخططا أساسيا لتعزيز التنمية في القارة الأفريقية. يشير التقرير الأخير للأمين العام بان كي – مون حول تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والدعم الدولي لها (A/68/222) إلى تحقيق تقدم ملحوظ. وأود أن أشيد بالتطورات الإيجابية والتزام أفريقيا في مجالات مشاريع البنية التحتية والزراعة والأمن الغذائي والصحة والتعليم الابتدائي، وأخيرا وليس آخراً، مضاعفة الجهود الرامية إلى تحقيق بقية الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

”ويمكن للقارة أيضا أن تفخر بحق بإنشاء الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التي أصبحت عنصرا أساسيا من عناصر الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا حيث توافق الذكرى السنوية العاشرة لإنشائها هذا العام. من خلال تلك الآلية، التزمت البلدان الأفريقية بتعزيز الحكم الرشيد بجميع أبعاده – المؤسسية والسياسية والاقتصادية. ومن خلال انضمام ٣٠ بلدا أفريقيا طوعاً إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، فإن القارة تدلل بوضوح على التزامها بالحكم الرشيد والشفافية والمبادئ الديمقراطية.

”وفيما نحتفل بهذا المعلم الهام، أود أن أشجع بلدان المنطقة على إبقاء الزخم الذي تولّد، وتوطيد المكاسب التي تحققت من خلال الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وعملية الاستعراض هذه حيوية لتعزيز ممارسات الحكم الرشيد بين الأقران.

”ونظرا لأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ذات أهمية حاسمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأفريقية، فمن الحيوي أن يواصل المجتمع الدولي تنفيذ الشراكة مع البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي، والتخفيف من حدة التحديات الإنمائية في القارة. وهذا الدعم لا يمكن المبالغة فيه، وهو جزء لا يتجزأ من النجاح الشامل للبرنامج. وفي حين أن بلدانا عديدة قد تأثرت بالانكماش المالي والاقتصادي

العالمي الأخير، ينبغي للشركاء الدوليين أن يواصلوا العمل مع البلدان الأفريقية بغية كفالة ترجمة التزامات الشراكة الجديدة إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع.

”إن الأمم المتحدة شريك لا ينفصم عن الشراكة الجديدة، وهي ملتزمة بها من أجل تحقيق أهدافها. وأود أن أشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة حاليا، لا سيما مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، دعما لتنفيذ البرنامج تنفيذا كاملا. وبصفتي رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، أتعهد بمواصلة تعزيز حسن العلاقة بين الجمعية العامة والدول الأعضاء الأفريقية، فضلا عن الشركاء الدوليين، لكفالة أن تظل الشراكة الجديدة أولوية قصوى على جدول أعمال الجمعية العامة.

”وآمل أيضا من المناقشات المواضيعية والاجتماعات العديدة التي تقررها الجمعية العامة أن تسهم إسهاما كبيرا في تقديم الدعم للشراكة الجديدة – على سبيل المثال، الاجتماعات المتعلقة بمساهمات بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التنمية، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والمناقشة المواضيعية رفيعة المستوى حول تعزيز الاستثمار في أفريقيا ودوره الحفاز لتحقيق التنمية فيها.

”بدأت ملاحظاتي بالتركيز على الإنجازات العظيمة، وأختم مذكّرا بما تبقى من تحديات. يقال على نطاق واسع إنه من غير المرجح للعديد من البلدان تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد النهائي في عام ٢٠١٥. ففي الوقت المتبقي قبل الموعد المستهدف وهو عام ٢٠١٥، نحن بحاجة إلى تسريع الجهود وحشد الإرادة السياسية اللازمة. وبينما نمهد السبيل أمام خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، سوف تحتاج الجمعية العامة إلى التركيز على كيفية ربط هذه الخطة بأفريقيا. إن أولويات التنمية في أفريقيا، كما هو واضح في الشراكة الجديدة، يجب إدماجها بمهارة في خطة التنمية الجديدة.

”ويحدوني أمل صادق أن تُظهر المناقشة الجارية اليوم دليلا قويا على التضامن والدعم. وبما أننا مجتمع دولي واحد متحد، فلنواصل بطريقة عملية تنفيذ الشراكة الجديدة بنجاح، وإحداث تغيير مفيد للناس في جميع أنحاء القارة.“

السيدة كاور (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئ سعادة السيد جون آش على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. نتمنى له كل النجاح، ونؤكد له تعاوننا الكامل معه.

يشرفني أن أخاطب اليوم المناقشة المشتركة حول الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتعزيز السلام والتنمية في أفريقيا، بما في ذلك جهودها الرامية إلى مكافحة الملاريا. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديرنا الخالص للأمين العام على تقديمه في الوقت المناسب تقريريه المفيدين جدا بشأن بندي جدول الأعمال قيد المناقشة اليوم وهما (A/68/220 و A/68/222).

إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مع تركيزها القوي على البنية التحتية والزراعة والحكم وتجسيدها للروح السائدة بين البلدان الأفريقية، تسير في الواقع بثبات على الطريق الصحيح لتحقيق الرؤية المتمثلة في إيجاد قارة أفريقية متكاملة ومزدهرة وسلمية.

وتشيد الهند بالتقدم الذي أحرزته أفريقيا في تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة على مدى السنوات العشر الماضية، من خلال المبادرات المتعددة القطاعات في الزراعة، والهياكل الأساسية، والصحة، والتعليم، والعلوم، وتكنولوجيا المعلومات، والبيئة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الخطوات الإيجابية، تبقى هناك تحديات خطيرة يتعين التصدي لها قبل أن تتمكن القارة الأفريقية من تحقيق التنمية والازدهار الشاملين. فالفقر المدقع، والجوع، والافتقار إلى التغذية الكافية، والصراعات وغيرها من الآفات لا تزال تكبّل الإمكانات الهائلة للشعب الأفريقي. لذلك، من المهم أن نعترف بأن تلبية الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا والتصدي للتحديات التي تواجهها يتطلبان التزاما لا يتزعزع مدعوما بإجراءات حازمة، ليس من داخل أفريقيا فحسب، ولكن بالأهمية نفسها من خارج القارة.

وكما ذُكر في تقرير الأمين العام (A/68/222)، انخفض إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا، من ١٣٣,٧ بليون دولار في عام ٢٠١١ إلى ١٢٥,٩ بليون دولار في عام ٢٠١٢. ويشير التقرير أيضا أنه على الرغم من معدل النمو القوي الذي بلغت نسبته ٦,٦ في المائة عام ٢٠١٢، إلاّ أنه لم يكن شاملا أو مستداما. فاستمرار ارتفاع البطالة يهدد بتقويض المكاسب التي تحققت مؤخرا في مجال التنمية الاجتماعية، وبعرقلة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لذلك، من الضروري أن يظل المجتمع الدولي حازما في دعمه لأفريقيا من خلال التعاون المستمر، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وتوفير الموارد وتهيئة بيئة دولية مواتية، والقيام على الفور بردم الهوة بين الوعود بالالتزامات التي يجري التعهد بها وبين تنفيذها. وفي هذه الأوقات التي تتصف بعدم اليقين السياسي والانهيار الاقتصادي، من الأهمية الحاسمة اليوم أكثر من أي وقت مضى أن يبقى الشركاء في تنمية القارة ثابتين في مسارهم، وأن يساعدوا البلدان الأفريقية على تحقيق أهدافها الإنمائية.

إن الشراكة بين الهند وأفريقيا تستند إلى أسس تاريخية راسخة. فعلى مدى عقود من الزمن، نمت هذه الشراكة لتصبح إحدى الشراكات الأكثر إنتاجية واستدامة. وبالنسبة إلى شعب الهند، أفريقيا هي أرض صحوة والد الأمة، المهاتما غاندي، وعلاقاتنا لا تزال متجذرة في تاريخنا التضامني ضد الاستعمار والفصل العنصري. ولقد قطعت شراكتنا مع أفريقيا شوطا طويلا منذ ذلك الحين، واليوم قمنا ببناء هيكل جديد للشراكة على شكل مؤتمر القمة لمنتدى الهند وأفريقيا. وتقوم هذه الشراكة على أساس الاحترام المتبادل، وتسترشد برؤية وأولويات اخوتنا وأخواتنا الأفارقة.

وتلتزم الهند وأفريقيا بتحقيق المثل العليا للحكم الديمقراطي في المجتمعات المتعددة الثقافات واللغات، والتنمية الشاملة لصالح شعوبهما. وقد أطلقت الهند والاتحاد الأفريقي في نيودلهي بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر خطة عمل الإطار المعزز للتعاون. وتلتزم الهند بمساعدة أفريقيا، بما في ذلك في مجالات الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية، والتعليم، والعلوم والتكنولوجيا، والإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، والنمو الصناعي، وهذا يشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقطاع الصحة، والبنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويجري تنفيذ هذه الأنشطة مباشرة مع الدول الأعضاء، بالتشاور الوثيق مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتعمل الهند أيضا على توسيع نطاق التمويل بشروط ميسرة لتطوير البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية. وطوال العقد الماضي، تم تخصيص ١٧٠ خطاب اعتماد بقيمة ٩,٧ بليون دولار، خصص منها مبلغ ٥,٨ بليون دولار للبلدان الأفريقية.

ولقد حدثت زيادة هائلة في التجارة بين الهند وأفريقيا على مدى العقدين الماضيين. فنمت التجارة بين الهند وأفريقيا من مبلغ ضئيل قدره ٩٦٧ مليون دولار في عام ١٩٩١ إلى أكثر من ٧٠ بليون دولار في عام ٢٠١٢. وتم تحديد ٩٠ بليون دولار كهدف لعام ٢٠١٥.

ثمة مجال واسع لتعزيز ذلك وتنويعه بجهود منسقة ومستدامة. كما تدعم الهند بنشاط المبادرات الأفريقية الرامية إلى إحلال السلم في القارة واستتباب الأمن فيها. وسعيا إلى تحقيق ذلك الالتزام، يدعم أكثر من ٦ ٥٠٠ جندي هندي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مختلف أنحاء أفريقيا.

هناك الكثير مما يمكننا تعلمه من الخبرات الإنمائية لبعضنا البعض. لقد أعدنا توجيه أواصر الصداقة القديمة للاستجابة للتطلعات المعاصرة لشعوبنا ولإقامة الشراكة التي يتزايد الاستشهاد بها على أنها منارة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وأنجز بالفعل مرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع، الذي احتفل مؤخرا بحدث خاص في نيويورك بمناسبة يوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في ١٢ أيلول/سبتمبر، العديد من المشروعات الناجحة في بوروندي وكابو فيردي وغينيا بيساو وسيراليون لتعزيز البنية التحتية وبناء القدرات.

وتنطوي شراكتنا مع أفريقيا على إمكانية تعزيز نظم الحكم العالمية وإضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات المتعددة الأطراف. ومن المفارقة حقا، بل مما يثير التساؤل بصورة مستمرة فيما يتعلق بمصداقية الطابع التمثيلي للمجلس، أنه لا يمثل قارة أفريقيا بأكملها في فئة العضوية الدائمة في المجلس، بالرغم من تركيز ما يقرب من ٧٥ في المائة من أعماله على أفريقيا وحدها. ونواصل التأكيد، إلى جانب أصدقائنا الأفارقة، على الحاجة الملحة إلى إصلاح مجلس الأمن، ومعالجة المظالم التاريخية، عن طريق جعل ذلك الإصلاح يجسد الواقع المعاصر.

وسيكون عام ٢٠١٥، الذي يوافق الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة ومرور ١٠ أعوام على التكليف الصادر من رؤساء دولنا وحكوماتنا لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ لتحقيق الإصلاحات في وقت مبكر، فرصة مناسبة لتحقيق نتائج ملموسة بشأن التزامنا بإصلاح مؤسسات الحكم العالمية.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في مناقشة اليوم المشتركة بشأن البندين ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“ و ”٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا“. يشكر وفد بلدنا الأمين العام على التقريرين الثاقبين اللذين أفادا (A/68/220 و A/68/222)، بإسهاب نظرنا في المسائل المدرجة في إطار هذين البندين من بنود جدول الأعمال. كما نقدر دور مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الوكالات ذات الصلة، في تنظيم أسبوع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الذي يوفر معلومات أساسية مفيدة لمداولاتنا اليوم.

وتجري المناقشة الحالية في الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، التي يطلق عليها الآن الاتحاد الأفريقي. فقد أسس هذه المؤسسة الأفريقية الأساسية في ٢٥ آيار/مايو ١٩٦٣ مؤسسون مستبصرون تنبأوا بقارة موحدة تتحمل المسؤولية الكاملة عن مستقبلها، في شراكة مع المجتمع الدولي. وفي هذا العام، عام الانتماء إلى أفريقيا والنهضة الأفريقية، يسر الجماعة الكاريبية تجديد تضامنها مع أفريقيا ودعمها لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في القارة.

وسبق تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية بعقد تأسيس الجماعة الكاريبية، في عام ١٩٧٣. ولم يمض وقت طويل بعد ذلك، إذ وحد اتفاق جورج تاون ١٩٧٥ المنطقتين، إلى جانب بلدان منطقة المحيط الهادئ، في مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي، وهو تحالف عبر قاري ملتزم بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبإقامة شراكة مع أوروبا من

أجل التنمية. ودفع المنطقتين، منطقة البحر الكاريبي وأفريقيا، التطلع المشترك إلى رسم مسار من تصميمنا تثريه حكمة تجارب كل منا بينما نتعلم من بعضنا البعض ومن تجارب الآخرين. لذلك، فلا غرابة في مواصلة الجماعة الكاريبية الترحيب ودعم اتباع نهج تملكه وتقوده أفريقيا صوب النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما تمثله الشراكة الجديدة. ومن خلال ذلك، يمكن للأفارقة رسم مسارهم الخاص نحو مستويات أعلى من الحياة في جو أفسح من الحرية، وتجاوز ويلات الصراع والفقر والوفاء بالوعد بتحقيق أقصى قدراتهم. ويوضح التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن فعالية وأهمية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوصفها نموذجا إنمائيا في أفريقيا.

وقد شهدت أفريقيا مكاسب إنمائية رئيسية، حتى وهي تواصل التصدي لتحديات هائلة تعرقل تحقيق السلام والتنمية. وعلى القارة تعتمد سبعة اقتصادات من أسرع الاقتصادات نموا البالغ عددها ١٠ اقتصادات. وتعد أفريقيا بأكملها، اليوم، ثاني أسرع المناطق نموا في العالم. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يصل نمو الطبقة الوسطى – يصل حاليا إلى ٣٤ في المائة من السكان – إلى بليون نسمة بحلول عام ٢٠٦٠. وتشير اللمحة العامة على أفريقيا ٢٠١٣ الصادرة عن البنك الدولي إلى أن معدل الفقر في المنطقة انخفض من ٥٨,١ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٤٧,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن يرتفع النمو في أفريقيا جنوب الصحراء من ٥,٣ في المائة عام ٢٠١٢، إلى ٥,٦ في المائة عام ٢٠١٣. وتشير التقييمات المختلفة إلى أن أفريقيا في طريقها إلى تحقيق بعض من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، لا سيما الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بتعميم التعليم الابتدائي؛ والهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بالمساواة بين الجنسيين في القيد بالمدارس، والهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بالحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وبالرغم من تلك الإنجازات، لا تزال هناك تحديات كبرى. فانخفاض معدل الحد من الفقر في أفريقيا ليس كافيا لبلوغ الهدف المتمثل في خفض الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ولذلك لا تزال القارة تواجه أكبر خطر في العالم النامي بأسره المتمثل في العجز عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا شك أنه، بوجود حوالي ٦٥ في المائة من الأفارقة اليوم تقل أعمارهم عن ٣٥ عاما، وأكثر من ٣٥ في المائة تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٣٥ عاما وبطالة الشباب التي تشكل ٦٠ في المائة من البطالة في القارة، ستواجه الحكومات مطالب ملحة على نحو متزايد من سكانها الشباب بوظائف لائقة وتحسين مستويات المعيشة. وسيكتسي، بالتالي، دعم المشاريع الكبرى في القارة مثل تلك المشاريع في الزراعة، والبنية التحتية والصحة والحكم أهمية حاسمة لمستقبل أفريقيا.

ويشكل عبء المرض عقبة مستمرة أمام تحقيق التقدم في أفريقيا.

وحتى في أعقاب السنوات العشر ٢٠٠١– ٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، يبقى نحو نصف سكان العالم معرَّضين لخطر الملاريا، وأدت قرابة ٢١٩ مليون حالة إصابة في عام ٢٠١٠ إلى نحو ٦٦٠ ٠٠٠ وفاة، معظمها أطفال دون الخامسة من العمر يعيشون في أفريقيا.

إنّ التقرير عن الملاريا في العالم لعام ٢٠١٢، الصادر في كانون الأول/ديسمبر، يثير قضية مُلحّة مفادها أنّه يبدو أنّ التمويل الدولي للملاريا قد انحدر إلى مستوى أدنى كثيرا من المستوى المطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة وغيرها من أهداف دحر الملاريا المتفَق عليها دوليا. وتحث الجماعة الكاريبية على تجديد الالتزام الدولي بدعم

أفريقيا والمناطق المتضررة الأخرى ضد هذا الداء الذي يمكن الوقاية منه.

وفي ضوء هذه الوقائع، لن تظل شراكة المجتمع الدولي مع أفريقيا ذات أهمية بالغة لأفريقيا فحسب، بل والعالم. وبالتالي، يجب الوفاء بالالتزامات التي قُطِعت لأفريقيا فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، التجارة، نقل التكنولوجيا وبناء القدرات واستمرارها. وسيبقى دور التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي جزءا لا يتجزّأ من الاستجابة العالمية لتحديات أفريقيا الإنمائية، بصفته مكمّلا لالتزام شركاء التنمية التقليديين.

وتدعم الجماعة الكاريبية سعي أفريقيا إلى تحسين الحوكمة والمساءلة، مجسِّدة التزاماتنا المشتركة في هذا الصدد. وقد بقي دور الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التي تسجّل الآن ذكراها السنوية العاشرة، أساسيا في هذه العملية. وفي هذا السياق، نذكر أنّ ٣٣ بلدا قد انضمّ إلى الآلية طوعيا، ومن بينها ١٧ بلدا أكمل تقييماته الذاتية وتمّ استعراضه من جانب منتدى رؤساء الدول والحكومات.

وإننا نعرب عن الأمل في استدامة الاستقرار الذي تشهده معظم البلدان الأفريقية، وأن يتم التغلب على انتكاسات السلام والأمن، لما فيه مصالح البلدان والشعوب المعنية. لذا، تدعم الجماعة الكاريبية جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجالات منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام، وهي عناصر أساسية لتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة. كما ندعم تطلع أفريقيا إلى أن يكون لها وجود في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن.

وإذ أنتقل إلى العلاقة الثنائية بين منطقتينا، يسرّني أن أُبلِغ أنه يجري في الآونة الأخيرة توطيد العلاقة الأزلية لمنطقة الكاريبي مع أفريقيا عبْر المشاركات الدبلوماسية المعزَّزة، والعلاقات المباشرة المتنامية بين الناس ومتابعة التعاون الاقتصادي والتقني من أجل المصلحة المتبادلة. وتبقى مجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ آلية هامة للتعاون وفي علاقاتنا مع الاتحاد الأوروبي. وينصب التركيز الرئيسي للجهود الحالية على التحوّل الهيكلي لاقتصادات دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، لضمان أن يبقى جزء كبير من الثروة الناجمة عن مواردنا الطبيعية، وبخاصة المعادن والسلع الزراعية، داخل بلداننا من أجل تنميتها المستدامة.

وتُواصِل الجماعة الكاريبية والاتحاد الأفريقي الشراكة في عملية شتات الاتحاد الأفريقي، التي تشكل صلة مستمرة بين الدول الأعضاء في منطقتينا. وفي الأمم المتحدة، اشتركت الجماعة الكاريبية وأفريقيا معا، إلى جانب شركاء آخرين، في التعهّد بإقامة نُصُب تذكاري دائم لضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، في موقع بارز في مقرّ الأمم المتحدة. وقد بلغْنا في أيلول/سبتمبر الماضي مرحلة هامة في هذا المسعى، بالكشف عن التصميم الفائز لهذا النُصُب. وسنواصل العمل مع جميع الشركاء لرؤية هذا المشروع يصل إلى خاتمة ناجحة.

ولدى الجماعة الكاريبية وأفريقيا مجال واسع من التعاون في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ختاما، تغتنم الجماعة الكاريبية هذه الفرصة للإعراب عن ثقتها بإمكانيات أفريقيا لمواصلة تحقيق التقدم. فنهضة أفريقيا بشائر وعد بيوم أكثر إشراقا، ليس لشعب هذه القارة العظيمة فحسب، بل ولشعوب العالم قاطبة أيضا. لذا، نجدد التزامنا بالشراكة من أجل تحقيق النجاح المتبادل.

السيد داتو إسماعيل (بروني دار السلام) (تكلم بالإنكليزية): يشرّفني أن أخاطب الجمعية العامة صباح اليوم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي تضم بروني دار السلام، كمبوديا، إندونيسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، ميانمار، الفلبين، سنغافورة، تايلند وفييت نام.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريريه الشاملَين (A/68/220 و A/68/222).

إنّ آسيان تعلق أهمية كبرى على صداقتها وتعاونها مع أفريقيا، وإننا نتشارك نفس التطلعات إلى تنمية منطقتينا. وقد جرى أيضا توطيد العلاقات بين بلدان منطقتينا عبْر التضامن والتعاون والاحترام المتبادل.

ونحن ننوِّه بالتقدم الجيد الذي أحرزته بلدان أفريقية عديدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما نُقِرّ بالتحديات التي تواجهها البلدان الأفريقية ونتفهَّم الصعوبات التي تواجهها في بلوغ تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥.

إننا نلاحظ أنّ جهود البلدان الأفريقية قد أُبطِئت بسبب الأزمات الاقتصادية والاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية وتناقُص المساعدات الإنسانية. وفي هذا الصدد، تُواصِل آسيان تشجيع الجهود عبْر الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لمعالجة تلك الشواغل، وخاصة عن طريق إيلاء الأولوية لمسائل الصحة والتعليم والمسائل الجنسانية وإدماجها في الخطة. وعلاوة على ذلك، ترحب آسيان بالمساهمات القيمة التي تقدمها الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران لتعزيز المشاركة بين الحكومات الأفريقية وشعوبها.

وعلى المستوى الدولي، ترحب آسيان بالدور والمساعدة البنّاءين للأمم المتحدة، مثل إطلاقها آلية الرصد لاستعراض تنفيذ الالتزامات المقطوعة من أجل تنمية أفريقيا.

لقد عزَّزت أيضا بلدان آسيان علاقاتها مع الدول الأفريقية الأعضاء على المستوى الفردي. وقد عرض كلٌّ منا، بطريقتنا الخاصة، برامج لبناء القدرات، وقدَّم مِنَحاً تعليمية للبلدان الأفريقية. ونأمل أن تكون مساعدتنا قد أفادت البلدان الأفريقية وساعدتها على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. والأهمّ هو أننا نتشارك أفكار العديد من البلدان الأفريقية التي ركَّزت تركيزا شديدا على أهمية إدراج القضاء على الفقر في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

انتقل إلى مسألة الملاريا، لقد تأثرت بلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) والبلدان الأفريقية بهذا المرض المعدي. ولذلك تؤيد الرابطة جهود أفريقيا الرامية إلى مكافحة الملاريا وغيرها من الأمراض، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسُل. وترحب الآسيان بإنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا لمساعدة البلدان النامية في القضاء على تلك الأوبئة الفتاكة. فكل دولة عضو في الآسيان لديها تجارب مختلفة ومجالات خبرة فنية مختلفة، ونحن على استعداد لتقاسم أفضل الممارسات لدينا مع البلدان الأفريقية.

وفي هذا الصدد، تتشاطر بلدان الآسيان نداء الأمين العام المتضمن في تقريره، وهو نداء موجه إلى البلدان الأخرى القادرة على المساهمة في ذلك لمواصلة ومضاعفة جهودها للمساعدة في الإسراع بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتنمية المستدامة والنمو المستدام في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، تتوق بلدان الآسيان إلى تقاسم وتبادل المعلومات والخبرات بشأن القضايا المتصلة بالتنمية. نأمل في تساعد كل هذه الجهود مجتمعة زملاءنا الأفارقة في تحقيق أهدافهم.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد بولسين (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إليه، وهي: تركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود، وأيسلندا، وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار، المحتمل

ترشيحه البوسنة والهرسك؛ وكذلك أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

أود أن أبدأ بالتأكيد على الأهمية التي يعلقها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأفريقية. نحن فخورون ببناء شراكة استراتيجية بين أوروبا وأفريقيا – الشراكة الاستراتيجية الأولى بين منطقة وأخرى في العالم – وهي شراكة تضع في جوهرها مبادئ الوحدة الأفريقية والتكافل المتبادل وتعزيز التعاون.

قامت الشراكة الاستراتيجية بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٧، وتُجَسّد تلك الشراكة رؤية مشتركة والتزاما بالعمل لتحقيق الأهداف المشتركة لـ ٥٤ بلدا في أفريقيا و ٢٨ دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي ويبلغ عدد سكانها مجتمعة ١,٥ مليار نسمة. في نيسان/أبريل المقبل ستلتئم في بروكسل أوروبا وأفريقيا في مؤتمر القمة الأفريقية – الأوروبية الرابع للأخذ بيد تلك الشراكة إلى مستوى جديد. وسوف نحرز مزيدا من التقدم في تعزيز التنمية المستدامة في منطقتينا وفي رعاية الديمقراطية والحريات الأساسية والدفاع عنها، وتوفير مستقبل أفضل لمواطنينا.

تمر أفريقيا في عملية تحول سياسي واجتماعي واقتصادي طويلة الأجل، كما سمعنا من البيانات التي أُدلي بها والمناقشات التي دارت هذا الأسبوع بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، التي أصبحت الآن الاتحاد الأفريقي.

لقد شهدنا بارتياح كبير أفريقيا وهي تحقق إمكاناتها الضخمة، وعند مستويات من النمو تبعث على الإعجاب – خمسة في المائة في المتوسط، وتصل إلى ضعف ذلك في بعض البلدان. ومن الجدير بالذكر أن ٧ من ١٠ أسرع الاقتصادات نمواً في العالم قائمة في أفريقيا. وتبرز بسرعة طبقة متوسطة الدخل، ومن المتوقع أن يتضاعف بسرعة عدد السكان الشبان والمفعمين بالحيوية بحلول عام ٢٠٥٠. تلك هي أصول ضخمة تعمل بالفعل على الانتقال بالقارة نحو الأفضل. إن تنمية أفريقيا اقتصاديا واجتماعيا ينتفع منها أولاً وأخيرا الناس في أفريقيا، غير أننا نعتقد أنها أيضا في مصلحة الاتحاد الأوروبي.

إننا إذ نعترف بمبدأ الحلول الأفريقية للتحديات التي تواجه أفريقيا، نقر بالدور الأساسي للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في تعريف برامج تشمل جميع أرجاء القارة، برامج تشمل أطر سياسات وبرامج اقتصادية وسياسية وإدارية لدعم ذلك التحول، والتصدي لتحديات كبيرة ما زالت ماثلة أمامنا، لا سيما القضاء على الفقر، والتأكد من استفادة أكبر عدد من الناس من النمو والثروة.

نود من جانبنا، طمأنة الوفود بأن الاتحاد الأوروبي أهم شريك في أفريقيا في ما يتعلق بتقديم بالمعونة الإنمائية، وسوف يظل كذلك، والأهم من ذلك، في ما يتعلق بالتجارة، والاستثمار، والاتصالات الأمنية وفي التواصل في ما بين الناس.

أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ما زالت أهم الجهات المانحة في أفريقيا، إذ قدمت في عام ٢٠١١ وحده ٤٥ في المائة – ما يعادل ٢١ مليار يورو – من المعونة التي تستهدف القارة. ويشمل الدعم جميع مجالات التركيز الاستراتيجي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويشمل، في جملة أمور، دعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران كإطار رئيسي بقيادة أفريقية لرصد وتعزيز الحكم الصالح في القارة، وحشد الدعم لبرنامجين من برامج الشراكة الجديدة اللذين أوصت بهما الجمعية العامة في القرار ٢٩٤/٦٧، بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهو قرار اتخذ قبل بضعة أشهر لزيادة الموائمة من جانب شريكي التنمية: البرنامج تطوير الهياكل

الأساسية في أفريقيا، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

ومن المقدر أن عدم وجود هياكل أساسية ملائمة قد يقلل من الإنتاجية إلى ٤٠ في المائة. لذلك تولي أفريقيا أهمية كبيرة لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية لديها، ولهذا السبب يعتبر الصندوق الاستئماني المشترك بين الاتحاد الأوروبي للهياكل الأساسية حجر زاوية للتعاون بيننا، ويبلغ إجمالي قيمة التمويل فيه ٤٦ يورو مليون.

إن تعزيز الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي والمرونة أولوية رئيسية أخرى في تحقيق الهدف المتمثل في القضاء على الفقر، والاستفادة من إمكانات أفريقيا. لهذا السبب نقدم الدعم للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا على الصُعد القارية والإقليمية والوطنية.

كذلك ما برح الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للقارة الأفريقية، ويستأثر الاتحاد بثلث إجمالي التجارة في أفريقيا. وتستثمر بلدان الاتحاد الأوروبي أيضا بقدر كبير في أفريقيا. ففي الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠، كان نصيب بلدان الاتحاد الأوروبي بواقع ٤٣,٧ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا.

لا تزال أفريقيا تواجه عبئا ضخما من الأمراض المحتمل حدوثها والتي يمكن الوقاية منها وعلاجها. ونحن نعرف أن الملاريا وغيرها من الأمراض المعدية وغير المعدية تلقي عبئا ثقيلاً على أفريقيا، لا سيما على النساء والأطفال والفئات الأكثر ضعفا. إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ستواصل تقديم الدعم الجماعي، وتلتمس دائماً أكثر اكفأ أدوات إيصال المساعدة بالعمل من خلال الحكومات الوطنية، ولكن أيضا مع المنظمات ذات الصلة، والآليات. وتشمل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، الذي ارتبط بالمفوضية الأوروبية منذ تأسيسه قبل ١٢ عاماً. ومنذ ذلك الحين، ساهمت المفوضية بأكثر من ١,١ مليار يورو في الصندوق العالمي. ولا يزال حتى الآن يساهم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بنسبة ٥٠ في المائة من ميزانية الصندوق العالمي.

ونرى أن مكافحة الأمراض مثل الملاريا، بتعزيز النظم الصحية الوطنية السريعة الاستجابة والقادرة على تقديم الخدمات الصحية الجيدة والشاملة إلى جميع السكان أحد أكثر السبل فعالية لتخفيف حدة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المنصف والمستدام.

وتتجاوز الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأفريقي مجال التنمية إلى معالجة مسائل أخرى ذات اهتمام مشترك، مثل إحلال السلام والأمن، وهما أمران أساسيان لتحقيق التنمية والرخاء لأي بلد. ويعترف عالميا بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان أمور مترابطة ومتآزرة.

ويعكف الاتحاد الأفريقي على زيادة جهوده للمساعدة في تسوية التراعات في القارة. ونرحب بذلك التطور وندعم بصورة مباشرة قدرات أفريقيا على معالجة المشاكل الأفريقية. ومنذ عام ٢٠٠٤، قدم الاتحاد الأوروبي أكثر من ١,١ بليون يورو إلى مرفق السلام الأفريقي بغية تمويل شعبة عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي وتعزيز الهيكل الأفريقي للسلام والأمن وتشغيل آلية الاستجابة المبكرة.

وأود أن اختتم بياني بالتأكيد على أن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ستظل ملتزمة التزاما كاملا بدعم أفريقيا والأفارقة في سعيهم لتحقيق السلام والحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

السيدة الغربللي (الكويت): يطيب لوفد بلدي المشاركة في مناقشة البند ٦٣ من جدول الأعمال، المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم

الدولي“، إلى جانب بنديه الفرعيين (أ) و (ب). ولقد اطلعنا باهتمام على ما ورد في تقريري الأمين العام للأمم المتحدة الواردين في الوثيقتين A/68/620 و A/68/622، اللذين يركز فيهما على التدابير السياسية التي اتخذها البلدان والمنظمات الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ وما شملاه من استعراض للتقدم الواضح المحرز خلال الأشهر الإثني عشر الماضية في تنفيذ جدول أعمال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ وضرورة الاستمرار ومواصلة إقامة الشراكات لمعالجة المسائل المتعلقة بالأمن والأمن الغذائي والتنمية وتعزيز سيادة القانون وتمكين المرأة والتعليم، مما يسهم بشكل ملحوظ في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وتولي دولة الكويت أهمية خاصة لهذا البند نظرا للعلاقات الوثيقة والتاريخية التي تربط دولة الكويت مع القارة الأفريقية، ولما تعاني منه القارة من هموم وألام تتطلب تضافر جهود المجتمع الدولي لمساعدة شعوبها. ولعل أخطر هذه التحديات هي التحديات المتعلقة بالجفاف والتصحر والأمراض والنزاعات المسلحة، بالإضافة إلى معوقات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع اقتراب الموعد النهائي المحدد لها.

لقد مضي إثنا عشر عاما منذ اعتماد رؤساء الدول الأفريقية مبادرة الشراكة الجديدة، تلك الرؤية الاستراتيجية الشاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة الأفريقية. ومضى إحدى عشرة سنة منذ أن قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتنظيم حوار رفيع المستوى حول الشراكة الجديدة في عام ٢٠٠٢، واتخاذها القرار ٥٧/٧، الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، باعتباره إطارا لتنمية أفريقيا، ولدعم أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها من شركاء التنمية لمواءمة برامجها الموجه لدعم جهود التنمية في أفريقيا. وللأسف، ورغم التقدم الذي تحقق في مجالات عديدة والنمو الاقتصادي الملحوظ لعدد من دول القارة، فانه لا يزال هناك دول وشعوب تعاني من ارتفاع في حالات الفقر وانتشار الأمراض الخطيرة والمعدية مثل الايدز والملاريا ويصاحبها من نقص مستفحل للدعم الاقتصادي ومشاريع التنمية. وهذا ما يستدعي وقفة جادة من المجتمع الدولي لدعم ومساعدة أفريقيا لتحقيق الهادف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية ورؤية أفريقيا الطموحة لعام ٢٠٦٣.

دأبت دولة الكويت منذ نشأتها على العمل وبإيمان راسخ واقتناع تام على مد جسور التعاون في مجالات التطور والتنمية مع مختلف الدول الأفريقية والعربية، حيث سارعت دولة الكويت منذ اليوم الأول لانضمامها إلى الأمم المتحدة إلى الوفاء بمساهماتها في جميع البرامج الدولية لإنشاء الشراكات العالمية. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن دولة الكويت لم ولن تدخر جهدا في مواصلة دعم وتقديم المساعدات إلى الدول النامية عامة والدول الأفريقية بشكل خاص، وذلك عبر مؤسساتها الرسمية أو قطاعها الخاص. هذه المساعدات تعتبر نهجا ثابتا لسياسة دولة الكويت الخارجية، انطلاقا من اقتناعها بان النهوض باقتصادات تلك الدول ومد يد العون لها لتحقيق أهدافها الإنمائية سيعود بالمنفعة على الجميع ويعزز من آفاق الشراكة والتعاون ويزيد من متانة النظام التجاري والاقتصادي العالمي. وستستمر بلادي في تقديم هذا الدعم لتحقيق طموحات الدول النامية بشكل عام والدول الأفريقية على وجه الخصوص.

إن لدولة الكويت تاريخا حافلا للشراكة مع الدول الأفريقية ودعم عجلة التنمية فيها. ولقد جسدت دولة الكويت هذه الشراكة في جانبها السياسي من خلال علاقات ثنائية مميزة وفي جانبها الاقتصادي كذلك. ولعل المرتكز الأساسي والفاعل في هذا الجانب هو تواجد الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية في ٤٨ دولة من أصل ٥٤ دولة في الاتحاد الأفريقي. وإدراكا من بلدي لأهمية العمل المشترك لما فيه

صالح شعوب الدول النامية، فان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية إمتد نشاطه إلى ١٠٢ دولة من العالم. وساهم الصندوق في تمويل عدة مشاريع في قطاعاتها المختلفة مثل الزراعة والنقل والطاقة والمياه والبنى التحتية والصحة والتعليم وغيرها. ولم تكن القارة الأفريقية بعيدة عن نشاط الصندوق، حيث بلغ إجمالي قيمة مساهمات الصندوق الكويتي لمشاريع التنمية في أفريقيا ما يفوق ٤,٦ بلايين دولار أمريكي. كما شارك الصندوق في مبادرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عام ١٩٩٦ لتخفيف عبء المديونية عن ٢٤ دولة من بلدان الاتحاد الأفريقي.

وأطلقت دولة الكويت مبادرة إنشاء صندوق الحياة الكريمة برأس مال قدره ١٠٠ مليون دولار أمريكي بهدف مساعدة الدول على مواجهة متطلباتها الأساسية في ظل الصعوبات التي أفرزتها أزمة الغذاء العالمي التي نشبت عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. كما ساهمت دولة الكويت في الكثير من الصناديق التي أنشأتها في قارة أفريقيا لمكافحة الجوع والفقر بمبالغ تتجاوز ٣٠٠ مليون دولار أمريكي. والتزمت الكويت أيضا بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي في مؤتمر المانحين لشرق السودان. هذا، مع انضمام دولة الكويت إلى عضوية الاتحاد الأفريقي بصفة مراقب. وكل تلك مؤشرات تؤكد على عمق العلاقة الكويتية – الأفريقية.

احتفلت دولة الكويت هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لانضمامها إلى هذه المنظمة العريقة. وقد حرصت الكويت منذ ذلك الوقت على تقديم الدعم إلى العديد من الوكالات والأجهزة والمنظمات التابعة للأمم المتحدة بفعالية كبيرة، إيمانا منها بأهمية العمل الدولي المشترك في ظل تعاظم وتزايد التحديات على جميع الأصعدة والمستويات. وامتدادا لهذا النهج التعاوني المبني على التنسيق وروح المبادرة، سوف تستضيف دولة الكويت خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ من تشرين الثاني/نوفمبر المقبل القمة العربية – الأفريقية الثالثة، التي تأتي تحت شعار ”شركاء في التنمية والاستثمار“. ونأمل أن تتوج القمة بنتائج تعمق أسس التعاون العربي – الأفريقي وتفتح آفاقا جديدة تخدم الاستقرار والتنمية والتعاون بين شعوب ودول هاتين المجموعتين.

في الختام، أود أن أذكر بان القارة الأفريقية، وبحكم الروابط التاريخية والتراث الطويل والمصالح والآمال والمصير المشترك، تتطلب من المجتمع الدولي وجميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص التحرك وبشكل جاد ومستمر لدعم متطلبات وطموحات شعوب القارة الأفريقية في تحقيق التنمية والنهوض باقتصاداتها.

السيدة باغلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب الولايات المتحدة بتقرير الأمين العام عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/68/222)، وكذلك بتقريره المعنون ”٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا“ (A/66/169).

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة الجهود المستمرة التي تبذلها العديد من البلدان الأفريقية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وواسع النطاق وشامل للجميع، يمكنها من الحد من الفقر والبطالة ومن الاندماج بنجاح أكبر في الاقتصاد العالمي. ويثلج صدورنا عملها من أجل تهيئة بيئة مواتية للأعمال بقدر أكبر في تركيزها على تطوير الهياكل الأساسية والتعاون بشأنها. ونثني على وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة لجهودها في دعم مبادرات فرادى الحكومات جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ومصرف التنمية الأفريقي. وهذا أمر هام للغاية لجذب الاستثمارات المحلية وتشجيع نشوء قطاع خاص نشط.

وبمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، تثني الولايات المتحدة على المشاركين

فيها لتصميمهم على تبادل الخبرات وتعزيز أفضل الممارسات. ونلاحظ كذلك التفاني الواضح لأمانة الآلية في تلك العملية.

تواصل الولايات المتحدة دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوصفها رؤية جماعية وإطارا استراتيجيا للدول الأفريقية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. ونؤيد أولويات الشراكة الجديدة من أجل إرساء الديمقراطية والحوكمة الرشيدة والشفافية الاقتصادية، فضلا عن مبادراتها الرامية إلى تعزيز الهياكل الأساسية والأمن الغذائي والتغذية على الصعيدين الإقليمي والوطني. وأود أن أسلط الضوء بإيجاز على بعض مبادرات الولايات المتحدة في مجال الأمن الغذائي وتطوير الهياكل الأساسية للطاقة والتي تدعم أهداف الشراكة الجديدة.

فالبلدان الأفريقية شركاء أساسيون في مبادرات الولايات المتحدة للأمن الغذائي. وفي عام ٢٠١٢، ساعدت مبادرة ”الغذاء للمستقبل“ أكثر من ٧ ملايين من منتجي المواد الغذائية في جميع أنحاء العالم على تحسين التكنولوجيا الزراعية المتبعة في مساحة تزيد على ٤ ملايين هكتار من الأراضي في إطار ممارسات محسنة للزراعة والإدارة، وذلك لزيادة الصادرات من السلع المُستهدفة بواقع ٨٤ مليون دولار وزيادة قيمة القروض الزراعية والريفية بواقع ١٥٠ مليون دولار. ووفر البرنامج أيضا برامج تغذية لأكثر من ١٢ مليون طفل، أسهمت في خفض فقر الدم ودعم الحدائق المجتمعية وتحسين الأغذية وعلاج سوء التغذية الحاد.

وتدعم الولايات المتحدة أيضا عمل الاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية للاستثمار في تطوير قطاعاتها الزراعية في إطار البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا. وفي عام ٢٠١٢، وظفت الولايات المتحدة رئاستها لمجموعة البلدان الثمانية لتعميق الالتزام العالمي بتحقيق الأمن الغذائي. وفي مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي استضافه الرئيس أوباما في كامب ديفيد، تعهد رؤساء الدول الأفريقية وقادة الشركات وأعضاء مجموعة الثمانية ببناء شراكات من خلال التحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي ومنظمة نمو أفريقيا، لانتشال ٥٠ مليون شخص من براثن الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بحلول عام ٢٠٢٢. وفي وقت لاحق من هذا العام، نعتزم إطلاق تحالف الزراعة المتكيفة مع تقلبات المناخ، بالتعاون مع جنوب أفريقيا وغيرها، لدعم وتسريع تنفيذ ممارسات زراعية متكيفة مع تقلبات المناخ.

وفي حزيران/يونيه، أطلق الرئيس أوباما مبادرة توفير الطاقة لأفريقيا، وهي من بين عدد من الإجراءات التي اتخذها الولايات المتحدة لدعم تطوير الهياكل الأساسية. وتهدف المبادرة، التي تضم مجموعة شركاء أوليين مؤلفة من ستة بلدان، إلى توليد أكثر من ١٠ ٠٠٠ ميغاواط إضافي من الكهرباء بصورة أنظف وأكثر كفاءة وتحسين الحوكمة والشفافية في إدارة موارد الطاقة التقليدية في أفريقيا. والاتجاه نحو زيادة تعبئة الموارد المحلية لدعم هذه المشاريع لافت للنظر. ونحن نتفق مع المشاركين من الشراكة الجديدة على أن الهياكل الفعالة والتي تتسم بالشفافية لتحصيل الإيرادات والشراء هي من عناصر التمكين الرئيسية وأن الاستثمار العام يحفز الاستثمار الخاص.

بخصوص التقرير عن الملاريا، فإن الولايات المتحدة برهنت منذ سنوات عدة على التزامها بالوقاية والعلاج من الملاريا وسنواصل العمل مع الحكومات الوطنية والشركاء الآخرين لقيادة الجهود الرامية إلى وضع حد للوفيات الناجمة عن الملاريا. ومثلت مبادرة الرئيس لمكافحة الملاريا، التي أُطلقت في عام ٢٠٠٥، زيادة تاريخية بواقع ١,٢ بليون دولار لمدة خمس سنوات في الموارد التي تخصصها حكومة الولايات المتحدة لمكافحة الملاريا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي عام ٢٠٠٨، تم تخصيص ٥ بلايين دولار لمدة خمس

سنوات أخرى لتخفيف عبء الملاريا بواقع النصف بالنسبة لـ ٧٠ في المائة من السكان المعرضين لخطر العدوى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتركز مبادرة الرئيس لمكافحة الملاريا الآن على ١٩ بلدا في أفريقيا. وفي عام ٢٠١٢ وحده، تم توفير حماية من الملاريا لأكثر من ٥٠ مليون شخص من خلال هذه الجهود.

والحرب العالمية على الملاريا تحقق نجاحا. فقد انخفضت الوفيات بواقع الثلث على مدى العقد الماضي، من مليون حالة وفاة إلى ما يقدر بـ ٦٠٠ ٠٠٠ حالة سنويا. ونحن فخورون بشكل خاص بالدور الحفاز لمساهمات الولايات المتحدة المالية والتقنية في تخفيف العبء المدمر لمرض الملاريا من منظور وفيات الأطفال. وتهدف الولايات المتحدة، التي تعمل في شراكة وثيقة مع البلدان المضيفة والشركاء الآخرين في التنمية، إلى مواصلة هذه الجهود الناجحة وتعزيزها خلال السنوات الخمس المقبلة. ونشجع جميع الدول المانحة والمتلقية على دعم جهود مكافحة الملاريا على الصعيد العالمي بتقديم مساهمات مالية مناسبة وقطع التزامات سياسية أقوى. وإذا عملت جميع البلدان الأفريقية المتضررة مع الشركاء في الوقاية من الملاريا، كما فعل العديد من البلدان في برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، سيتسنى تحقيق هدف تخليص أفريقيا من الملاريا بصورة أسرع.

السيد سينهاسيني (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد تايلند البيان الذي أدلى به ممثل بروني دار السلام في وقت سابق بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

بداية، تود تايلند أن تشكر الأمين العام على تقريريه الشاملين المعنونين ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير المرحلي الموحد الحادي عشر عن التنفيذ والدعم الدولي“ (A/68/222) و ”أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها“ (A/68/220).

إن أفريقيا قارة ذات إمكانات هائلة وقد حباها الله برأس مال بشري وبيئة متنوعة وموارد طبيعية. ومن خلال الالتزامات الثابتة والجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية وشركاؤها والمنظمات الإقليمية، شهدنا تقدما في بعض برامج التنمية الرئيسية، كما جاء في تقرير الأمين العام. ولكن، وكما يلاحظ الأمين العام أيضا، لا تزال هناك تحديات مستمرة للتنمية في أفريقيا. ومع اقتراب عام ٢٠١٥ بسرعة، لا تزال بعض البلدان متخلفة عن الركب ومن غير المحتمل أن تحقق أهدافها الإنمائية للألفية. ولا تزال التحديات العالمية المستمرة والناشئة دون حل، بما في ذلك المجاعة والفقر والأوبئة وتغير المناخ والأزمة الاقتصادية والاضطرابات السياسية والإرهاب. ويتعين التصدي لهذه التحديات على وجه السرعة وبطريقة شاملة.

والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تمثل دليلا على أن إقامة الشراكات من أجل التنمية هو النهج الصحيح. فالشراكات تجعل الأهداف البعيدة المدى قابلة للتحقيق وتجعل بعض الأهداف التي تبدو مستحيلة ممكنة. لذلك، تولي تايلند أهمية لتعزيز الشراكة مع إخواننا وأخواتنا في أفريقيا.

يمثل عام ٢٠١٣ فصلا جديدا في العلاقات بين تايلند وأفريقيا. ونحن على استعداد لتعزيز شراكتنا الاستراتيجية مع أفريقيا من خلال مبادرة تايلند وأفريقيا، التي تعد إحدى أهم البنود المدرجة في جدول أعمال السياسة الخارجية لتايلند. وسوف تستند هذه الشراكة إلى ثلاث دعائم رئيسية هي: التنمية والاقتصاد والتعاون. واستضافت تايلند في إطار من هذه المبادرة، الاجتماع الثاني لكبار المسؤولين في شهر أيلول/سبتمبر، مع مشاركين من ٣٧ بلدا أفريقيا. وناقش الاجتماع أساليب تعزيز المبادرة. وجرى تحديد العديد من مجالات التعاون الممكنة، بما في ذلك الأمن الغذائي والزراعة والتصنيع الزراعي، والطاقة، وتنمية الموارد البشرية، والتنمية المستدامة

والبنية التحتية وتمكين المرأة. وسيعطي الحوار الرفيع المستوى الذي سيجري بين قادة تايلند وأفريقيا، الذي ستستضيفه تايلند يومي ٣ و ٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، المزيد من الزخم للمبادرة ووضعها موضع التنفيذ.

يظل الأمن الغذائي مشكلة خطيرة. ولا بد من بذل المزيد من الجهود لزيادة الإنتاجية الزراعية في أفريقيا، على النحو الموصى به في تقرير الأمين العام. إن تايلند مصممة على زيادة تعاونها، من خلال تبادل الدراية بشأن التنمية الزراعية المستدامة وتجهيز الأغذية مع شركائنا الأفارقة. وسوف نقدم أيضا برامج تعاون زراعي مصممة خصيصا لتلبية احتياجات البلدان الأفريقية منفردة.

يشكل رأس المال البشري المورد الأكثر قيمة من أجل التنمية، وبالتالي تعطي تايلند أولوية كبيرة للتعاون مع شركائنا الأفارقة فيما يخص تنمية الموارد البشرية. وسوف نستمر في تقديم منح دراسية للتعليم العالي ومنح دراسية للتدريب. كما سنقوم أيضا بتنفيذ مشاريع تنمية مشتركة في المجالات التي لدينا فيها خبرة، والتي يمكن أن تكون ذات قيمة لأفريقيا، مثل مصايد الأسماك والرعاية الصحية والتنمية الريفية.

إن تايلند، باعتبارها إحدى البلدان المانحة الثلاثة لخطة عمل يوكوهاما للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، ستواصل مشاركتها في مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا. ونعتبر المؤتمر منبرا مهما للغاية من أجل تعزيز تنمية أفريقيا. كما ستواصل تايلند انخراطها مع أفريقيا بشأن مجموعة واسعة من المجالات، بروح من التعاون فيما بين بلدان الجنوب. إننا نقدر عاليا تعاوننا الثلاثي، ونأمل في زيادته مع وكالات الأمم المتحدة من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، من خلال المركز الدولي للتجارة والتنمية، الذي مقره بانكوك.

إن الصحة مسألة حيوية أخرى، لأن النمو والتنمية المستدامين، لا يمكن أن يتحققا من دون سكان أصحاء. لقد اعتمدت تايلند سياسة استباقية لدحر الملاريا. وقد حددنا هدفا لتقليص المنطقة المصابة بالملاريا في تايلند إلى ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. ولم نقم فحسب بتعاون وثيق مع جيراننا في منطقة ميكونغ الكبرى، بل نقوم الآن بدعم أفريقيا. ويضم شركاؤنا الأفارقة الآن بوركينا فاسو وبوروندي والسنغال وغامبيا ومالي. كما تم تنفيذ مشاريع نقل التكنولوجيا من أجل الإنتاج المحلي للأدوية المعالجة للملاريا، بنجاح. وتلتزم تايلند أيضا، وتدعو بنشاط للحصول الشامل والمنصف على العلاج والأدوية من دون تمييز.

وتعتقد تايلند اعتقادا راسخا بأن التنمية المستدامة والسلام والأمن الدائمين يعزز بعضها بعضا. ونتفق تماما مع الأمين العام، الذي أشار في تقريره إلى أن توطيد الديمقراطية وترسيخ سيادة القانون والحوكمة الجيدة، أمور مهمة جدا للاستقرار الاقتصادي والسياسي في أفريقيا. وسنواصل من جانبنا، الاضطلاع بدورنا فيما يخص الإسهام في إحلال السلام والأمن في أفريقيا. وقد شارك رجالنا ونساؤنا، ويشاركون حاليا في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وفرق عمل معنية بمكافحة القرصنة في خليج عدن والصومال. ويمكن لإخواننا وأخواتنا الأفارقة والمجتمع الدولي مواصلة الاعتماد على تايلند لدعم أفريقيا والمجتمع الدولي فيما يخص تحقيق السلم والأمن وصونهما.

تلتزم تايلند بتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية في أفريقيا. ومن دواعي سرورنا تبادل خبراتنا وأفضل الممارسات في مجالات التنمية المختلفة مع إخواننا وأخواتنا الأفارقة، بحيث تصبح قارتانا المتباعدتين جغرافيا عن بعضها البعض، أقرب من أي وقت مضى، من خلال روح التعاون.

السيد ماكسيميشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): شهدت القارة الأفريقية في الآونة الأخيرة، تغيرات إيجابية لافتة للنظر. ويعود الفضل الرئيسي في ذلك للأفارقة أنفسهم. على الرغم من التحديات المستمرة، لا تزال أفريقيا تتحرك بثقة كبيرة صوب التحول والتحديث. إن الاتحاد الروسي يرحب بالجهود التي يبذلها المجتمع الأفريقي. وتشكل المشاركة النشطة للبلدان الأفريقية في العمليات السياسية والاقتصادية والإنسانية العالمية، عاملا مهما في نجاح تنفيذ أولويات خطة العمل الاجتماعية والاقتصادية العالمية.

إننا نؤيد اتخاذ تدابير منسقة للمساعدة على تحقيق التنمية المستدامة للقارة الأفريقية. ونعطي أولوية كبيرة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ونشارك حاليا في الخطوات المتفق عليها لتقديم مساعدة شاملة للشراكة، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال الآليات الدولية القائمة، بما في ذلك مجموعة الثماني ومجموعة العشرين.

قدم الاتحاد الروسي لعدة عقود، مساعدة مباشرة للقارة الأفريقية. وقد ألغينا بالفعل الديون الرئيسية للدول الأفريقية، التي تبلغ أكثر من ٢٠ بليون دولار، وهو رقم يضع الاتحاد الروسي بوضوح في المركز الأول بين بلدان مجموعة الثماني. ونعتزم مواصلة المساعدة على تخفيف عبء الديون في القارة. وقد أبرمت اتفاقات دولية ذات صلة من خلال تحويل الديون لتمويل التنمية، مع تترانيا وزامبيا وموزمبيق، بلغ مجموعها ٢٦٣,٦ مليون دولار أمريكي. ويبلغ الإسهام الروسي في تنفيذ المبادرة التي وافقت عليها مجموعة الثماني، في مؤتمر قمة كامب ديفيد في أيار/مايو ٢٠١٢، التحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية، للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، ١١٠ مليون دولار أمريكي.

يشارك بلدنا بنشاط في الجهود الدولية الرامية لتقديم المساعدات الإنسانية للبلدان الأفريقية. ومن خلال إسهام الاتحاد الروسي في صندوق برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، عام ٢٠١٢، جرى تقديم مساعدات غذائية إلى جيبوتي وكينيا وغينيا والصومال وإثيوبيا وتشاد، بلغ مجموع قيمتها ١٣ مليون دولار. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، قدم الاتحاد الروسي مساعدة إنسانية عاجلة بشكل ثنائي إلى مالي وغينيا؛ وفي شهر شباط/فبراير من هذا العام، إلى مالي وموزامبيق، وفي حزيران/يونيه لضحايا الفيضانات في كينيا. وقررت حكومة الاتحاد الروسي تخصيص مساهمة قدرها مليون دولار إلى المنظمة الدولية للحماية المدنية، من أجل تقديم المساعدة الإنسانية إلى ليسوتو.

وتعطى دول المنطقة إمتيازات تجارية واسعة النطاق. ولا تخضع السلع المصدرة تقليديا من جانب أقل البلدان نموا، ومعظمها في أفريقيا، للرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الروسية. كما يجري أيضا تقديم مساعدة كبيرة للبلدان الأفريقية في مجالي الصحة وتدريب الموظفين.

وتقوم معاهد التعليم العالي الروسية حاليا بتدريب نحو ٨ ٠٠٠ من الأفارقة، يستفيد نصفهم تقريبا من أموال حكومية. وفي عام ٢٠١٢، حصلت بلدان أفريقيا من الدولة الروسية على ما يناهز ١ ٠٠٠ منحة. وننوي هذا العام زيادة ذلك الرقم مرة أخرى.

وتولي روسيا أهمية كبيرة لتحقيق أهداف عقد دحر الملاريا. وفي عام ٢٠١١، ساهمنا بعشرين مليون دولار تقريبا في تنفيذ برنامج البنك الدولي لمكافحة الملاريا في البلدان الأفريقية. ويبلغ مجموع التبرعات الاختيارية التي تقدمها روسيا إلى الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا ١٠٠ مليون دولار. والمساهمة التي تقدمها روسيا إلى منظمة الصحة العالمية بغية تنفيذ المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال تبلغ ١٨ مليون دولار.

وعلى الرغم من انخفاض حدة النزاعات وعددها خلال العقد الماضي عموما في أفريقيا، فإنها ما زالت عرضة للعديد من أشكال الأزمة. وقد تجلى ذلك بصورة خاصة في الحالات في الساحل، ومنطقة البحيرات الكبرى، ومنطقة القرن الأفريقي.

ويرتهن النجاح في منع نشوب النزاعات وتسويتها في أفريقيا بالاستخدام الماهر لمجموعة كاملة من الأدوات المحددة، بما في ذلك الانذار والاستجابة، والدبلوماسية الوقائية، والوساطة، وتدابير المساعي الحميدة وبناء الثقة. كما نولي أهمية كبيرة للعمل المنهجي بغية التغلب على الأسباب الكامنة للنزاعات، لا سيما النزاعات التي طال أمدها ذات الطابع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والإنساني. وتقدم روسيا دعما سياسيا ثابتا لجهود المجتمع الأفريقي في ذلك الصدد، ونحن على استعداد لتقديم المزيد من المساعدة بغية تعزيز قدرات الدول الأفريقية على مواجهة الأزمات.

ونحيط علما بكل ارتياح بانخراط الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية على نحو فعال ومتزايد في الاستجابة للأزمات في أفريقيا. ويضطلع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بدور مركزي في ذلك الصدد، شأنه في ذلك شأن النظام القاري للإنذار المبكر والقوة الاحتياطية الأفريقية. وندعو إلى تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتسويتها. ونحيط علما بالجهود المشتركة التي تبذلها المنظمتان فيما يتعلق بدارفور والصومال والسودان. ومما لايقل أهمية عن ذلك، ضرورة مواصلة تنسيق الإجراءات المتعلقة بحالات الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومالي، وغينيا – بيساو، وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وباعتبار روسيا عضوا دائما في مجلس الأمن، فإنها تسهم إسهاما كبيرا في وضع سياسة استراتيجية للمجتمع الدولي، واتخاذ تدابير عملية لتعزيز السلم والأمن في أفريقيا. فنحن نوسع نطاق تدريبنا لحفظة السلام الأفارقة وممثلي أجهزة إنفاذ القانون في البلدان الأفريقية. وفي العام الماضي، تبرعت روسيا بمليوني دولار لصندوق السلام الأفريقي.

إن روسيا عازمة على إقامة تعاون مع أفريقيا يتسم بتعدد أوجهه ومنفعته المتبادلة وطابعه الاستراتيجي الطويل الأجل. ونحن على ثقة بأن شراكتنا ستتعزز بتنفيذ المبادرة التي أطلقها رئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، في منتدى البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا الذي عُقِدَ بدوربان في آذار/مارس. وتروم تلك المبادرة إقامة تعاون سياسي واقتصادي بين المنتدى والاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والمنظمات دون الإقليمية.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر وكيل الأمين العام ماجد عبد العزيز ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، على التزامهما بتعزيز الدعم الدولي للسلام والتنمية في أفريقيا.

قال وينستن تشورشيل ذات مرة ”المتشائم يرى الصعوبة في كل فرصة، والمتفائل يرى الفرصة في كل صعوبة“. لا أحد يمكن أن يجادل في أن بلدان أفريقيا واجهت من المصاعب ما يفوق نصيبها العادل. وعلى الرغم من التحديات الكثيرة التي تواجهها القارة، فإنها غنية بالمواهب والطاقات والأمل – وهي الركائز اللازمة لإطلاق الإمكانات الهائلة التي تتمتع بها القارة.

إن فهمي الشخصي لأفريقيا لم يأت من أفلام هوليود أو من مقالات مجلة ناشيونل جيوغرافيك، فأنا أتكلم بناء على تجربتي الشخصية. فقد عشت وأنا طفل صغير في ما كان يعرف حينئذ بتنجانيقا، وما زلت أذكر حفاوة الشعب الأفريقي وروحه الجماعية. كما أذكر جيدا الإحساس بالحماس الذي أعقب حصول الدول على استقلالها. وفي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، أنزلت العشرات من البلدان الأفريقية أعلام القوى الاستعمارية ورفعت أعلامها.

ومنذئذ، شرعت الدول، الواحدة تلو الأخرى، في عملية الانتقال الصعبة من الحرب إلى السلام، ومن الديكتاتورية إلى الديمقراطية، ومن الفقر إلى الاستقرار الاقتصادي. ونحن هنا اليوم لمناقشة التقدم المحرز في تنمية أفريقيا. والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مبادرة يقودها الأفارقة من أجل أفريقيا. وهي تتيح فرصا فريدة للبلدان الأفريقية بغية التحكم في خططها الإنمائية، والعمل معا والتعاون بصورة أكثر فعالية مع شركائها الدوليين.

من زولولاند إلى يورولاند، ومن نهر النيل إلى نهر النيجر، تساعد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على إحراز التقدم بشأن الأهداف المشتركة لأفريقيا. وقد يقول المرء إن الشراكة الجديدة نقطة انطلاق لأفريقيا في الألفية الجديدة. وأحرزت دول وشعوب أفريقيا تقدما كبيرا على مسار زيادة الرفاه. لكن على الرغم من كل الوعود والفرص التي تلوح في الأفق، ما زالت هناك تحديات كبيرة، بما في ذلك الفقر المدقع والجفاف والجوع والنزاعات وأوجه التفاوت الجنساني.

ففي بوركينا فاسو، يبلغ متوسط يوم العمل للرجال ثمان ساعات ونصف، لكنه ١٤ ساعة بالنسبة للنساء. وفي غابون، يقوم النساء بـ ٩٥ في المائة من العمل في الحقول، وعادة ما يعملن ١٥ ساعة في اليوم. وعلى النقيض من ذلك، وحتى خلال ذروة مواسم الزراعة، لا يقضي الرجال في العمل الزراعي سوى مدة تتراوح من ساعتين إلى ثلاث ساعات في اليوم. وتبين الدراسات أن الاقتصاد الأفريقي سينمو بما لايقل عن ٤٠ في المائة، لو أُتيحت للنساء نفس الفرص المتاحة للرجال فيما يتعلق بالتدريب المهني والتكنولوجيا. وذلك رقم مرتفع للغاية لا يمكن أن يتجاهله أي أحد في هذه القاعة.

ومن المسلم به أن الدول الأفريقية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحقيق تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. لكن يجب على المجتمع الدولي أن يبذل كل ما بوسعه لدعم جهودها.

وقد كانت إسرائيل، إبان مراحلها الأولى، دولة ناشئة لا تكاد تستطيع تلبية احتياجاتها، وكان الأعداء يحيطون بها، وعانت الأمرين لاحتواء مئات الآلاف من اللاجئين. وفي عام ١٩٥٨، سافرت وزيرة الخارجية حينئذ غولدا مايير إلى القارة الأفريقية وشاهدت التحديات الكثيرة التي كانت تتشاطرها الدول الأفريقية وإسرائيل. وقالت، ”مثلهم، قمنا بزحزحة الحكم الأجنبي؛ ومثلهم، اضطررنا لنتعلم كيف نسترد أرضنا، وكيف نزيد من محاصيلنا الزراعية، وكيف نسقي، كيف نعيش معا، وكيف ندافع عن أنفسنا“.

وعلى أساس القيمة اليهودية ”تيكون أولام“ – من الواجب على كل شخص أن يقوم بدوره في جعل هذا العالم مكانا أفضل – أطلقنا برنامجا طموحا لتشاطر معرفتنا في مجال بناء الدولة مع البلدان الناشئة في أفريقيا. واليوم، إسرائيل واحة للابتكار في منطقة قاحلة. ولدينا من الشركات الناشئة أكثر مما لدى أغنى البلدان في العالم. وحقق أطباؤنا وعلماؤنا المتخصصون في البحوث إنجازات طبية أنقذت العديد من الأرواح. ونقود العالم في مجال التكنولوجيات الخضراء، مثل الطاقة الشمسية وتحلية مياه البحر. واكتشف علماؤنا سبلا ابتكارية لزيادة المحاصيل الزراعية زيادة كبيرة، كما وكيفا.

وتحرص إسرائيل على تشاطر أسرار نجاحها مع بقية العالم. ومن خلال وكالتها الوطنية للتعاون الإنمائي الدولي – المعروفة اختصاراً بالعبرية باسم ماشاف، نتشاطر حلولنا الإبداعية مع البلدان في جميع أنحاء أفريقيا والعالم. ويساعد الإسرائيليون في إنقاذ الأرواح من خلال منظمات مثل إنقذوا قلب طفل، التي توفر الرعاية للأطفال المصابين بأمراض القلب في البلدان النامية. وساعدت تلك المنظمة الآلاف من الأطفال في أنحاء العالم، بما في ذلك من إثيوبيا وتنزانيا ونيجيريا وغانا وأنغولا.

وقد استحدثت إحدى شركات الري الإسرائيلية نظاماً للري بالتنقيط منخفض الضغط منخفض التكلفة للمزارعين على مستوى الكفاف، حيث توفر لهم كمية كافية من المياه لزراعة المحاصيل على مدار العام. وفي قرية كيتوي الكينية، بدأ المزارعون استخدام ذلك النظام عوضاً عن جلب المياه من الآبار. وقد حققوا زيادة في المحصول بنسبة ١٤٠ في المائة وزيادة في الدخل بلغت ٢٠ في المائة.

ويساعد العلماء الإسرائيليون أيضاً في التغلب على العديد من المشاكل الأكثر إلحاحاً التي يواجهها المزارعون الأفارقة. وبعدما تبين فقدان ٥٠ في المائة من الحبوب والمحاصيل في العالم النامي نتيجة للآفات والعفن، صمم الباحثون الإسرائيليون أكياساً زهيدة الثمن لحماية المحاصيل من الماء والهواء. وتستخدم أعداد لا تحصى من المزارعين الأفارقة تلك الأكياس لحفظ محاصيلهم طازجة.

هناك مثل أفريقي رائع يقول ”إن أردت أن تذهب بسرعة، فاذهب وحدك، وإن أردت أن تقطع شوطاً طويلاً، اصطحب الآخرين“. هذا هو معنى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، أي أن الأفارقة يشكلون مستقبل أفريقيا معاً.

وثمة موجة جديدة من التفاؤل تجتاح السهول والجبال والغابات في أفريقيا. ولكن، لكي يدوم هذا التفاؤل، يجب أن تتاح الفرصة لكل طفل وكل أسرة وكل مجتمع لبناء مستقبل أكثر إشراقاً. فلنتعهد بتمكين شعوب أفريقيا. علينا جميعاً أن نلتزم بضمان أن تكون لهم فرص متساوية، ولنسعى جاهدين لضمان مستقبل أكثر إشراقاً لكل شعوب أفريقيا.

وكما قالت النجمة الموسيقية شاكيرا في أغنيتها ”هذه المرة لأفريقيا“،

اليوم يومكم،

إنني أشعر بذلك.

لقد مهدتم السبيل،

تيقنوا من ذلك.

هذه المرة لأفريقيا!

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تود اليابان أن تشكر الأمين العام على تقريريه الشاملين (A/68/220 و A.68.222).

اليوم، تحقق أفريقيا نمواً قوياً ومطرداً. في عام ٢٠١٢، بلغ معدل النمو الاقتصادي السنوي في القارة الأفريقية ٦,٦ في المائة في المتوسط. ومن جهة أخرى، ما زالت أفريقيا تواجه تحديات شتى، بما في ذلك النزاعات والفقر. ويجب أن نعزز جهودنا على وجه الاستعجال للعمل مع أفريقيا حتى يمكنها أن تحقق الاستفادة الكاملة من مواردها الطبيعية وأعداد سكانها المتزايدة لبناء الاقتصادات والمجتمعات التي يمكن أن تستفيد منها كل شعوب القارة، بما في ذلك الضعفاء اجتماعياً. وعلينا أيضاً أن نعزز الجهود لبناء قدرة المجتمعات على الصمود في وجه الكوارث الطبيعية كالجفاف والأزمات الأخرى الناشئة عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية. ومن نافلة القول، أن علينا أن نسلم أيضاً بأن السلام والاستقرار يوفران الأساس لتنمية أفريقيا.

وكان من دواعي اعتزاز اليابان أن تستضيف مؤتمر طوكيو الدولي الخامس بشأن التنمية الأفريقية في حزيران/يونيه. ونظم هذا المؤتمر بالاشتراك مع الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. ومنذ عام ١٩٩٣، تشارك عملية مؤتمر طوكيو الدولي في النهوض بالتنمية الأفريقية من خلال التشديد على ملكية البلدان الأفريقية والشراكات مع المجتمع الدولي، بما في ذلك اليابان.

ومنذ إطلاق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في عام ٢٠٠١، تسهم عملية مؤتمر طوكيو في تحقيق أولويات الشراكة وتوفير إطار هام لتلك المبادرة. وبدعم عدد متزايد من المنظمين المشاركين، كما ذكرت آنفاً، تنامت عملية مؤتمر طوكيو لتصبح منتدى دولياً بمشاركين من بلدان أفريقية وأخرى شريكة ومنظمات دولية وإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وكان ٢٠١٣ سنة خاصة حقاً لانعقاد مؤتمر طوكيو الدولي الخامس، حيث تزامن مع الذكرى السنوية العاشرة للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والذكرى السنوية العشرين لعملية مؤتمر طوكيو، والذكرى السنوية الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية التي كانت مقدمة للاتحاد الأفريقي. والوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمر طوكيو – إعلان يوكوهاما ٢٠١٣، وخطة عمل يوكوهاما ٢٠١٣–٢٠١٧، تعمل على مواءمة جدول أعمال المؤتمر للسنوات الخمس القادمة مع الأهداف ذات الأولوية للقارة ومبادرات الاتحاد الأفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة. وكما يشير تقرير الأمين العام، فإن هذه المواءمة ستعزز تنفيذ البرامج القارية بطرق تمكن أفريقيا من تلبية احتياجاتها الإنمائية بشكل فعال وضمان الملكية والقيادة الأفريقية لبرنامجها الإنمائي.

وفي إطار عملية مؤتمر طوكيو الدولي أيضاً، التزمت اليابان بتقديم صفقة من المساعدات لأفريقيا، مستخدمة السبل الخاصة والعامة بقيمة تصل إلى ٣٢ بليون دولار، منها ١٤ بليون دولار للمساعدة الإنمائية الرسمية. وينصب التركيز على تطوير البنى التحتية وتنمية الموارد البشرية، وهما مجالان تبدي البلدان الأفريقية والقطاع الخاص الياباني اهتماماً قوياً بهما. وقد التزمت البلدان الأفريقية، من جانبها، بجعل تطوير البنى التحتية على رأس أولوياتها من خلال برنامج تطوير البنى الأساسية في أفريقيا، كما ورد في تقرير الأمين العام. وبغية تعزيز القطاعات التي من شأنها تعزيز النمو القوي والمستدام وتنويعها، تدعم اليابان بقوة العمل من خلال هذا البرنامج بدعم مالي ٦,٥ بليون دولار للبنى الأساسية. واستثمارات القطاع الخاص هو ما تحتاجه أفريقيا الآن. واليابان ستعزز استثمارات القطاع الخاص في أفريقيا من خلال شراكات القطاع العام، بما في ذلك توفير التمويل العام.

الزراعة والأمن الغذائي هما أيضاً قضيتان رئيسيتان في أفريقيا. وعلى وجه الخصوص، فإن التنمية الريفية، مع إيلاء رعاية خاصة للمرأة وصغار المزارعين، تسهم أيضاً في القضاء على الفقر. واليابان ترحب بكون البلدان الأفريقية ملتزمة جماعياً، من خلال برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا، بهدف زيادة إنتاجيتها الزراعية بنسبة ٦ في المائة سنوياً، وتخصيص نسبة ١٠ في المائة من ميزانياتها الوطنية للاستثمارات الزراعية. وإلى جانب تلك المبادرة، ستواصل اليابان دعم جهود التحالف من أجل تنمية الأرز الأفريقي، الذي يسعى إلى مضاعفة إنتاج الأرز في أفريقيا جنوب الصحراء إلى ٢٨ مليون طن بحلول عام ٢٠١٨. وقد عقد السيد شينزو أبي، رئيس وزراء اليابان، مائدة مستديرة على مستوى القمة بشأن التنمية الزراعية مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية، تشارك في تنظيمها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وعملية مؤتمر طوكيو الدولي بشأن التنمية الأفريقية، وذلك خلال أسبوع الاجتماعات الرفيعة المستوى في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، حيث أكد مرة أخرى على النهج الاستراتيجي لعملية مؤتمر طوكيو الدولي الخامس لتمكين المزارعين باعتبارهم أطرافاً فاعلة رئيسية.

ويشكّل تغير المناخ مسألة خطيرة أخرى في أفريقيا، حيث تتأثر بذلك سلبا وبصورة متزايدة العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية، بما في ذلك، قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك. وتشمل الجهود الأفريقية الرامية إلى

التصدي لتغير المناخ، الاستراتيجية المتعلقة بتغير المناخ والتأهب لمواجهة مخاطر الجفاف والتكيف معها. وما فتئت اليابان تسهم في تلك الجهود عبر مشاريع المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك البرنامج الأفريقي للتكيف. وتعهدت اليابان أيضا بتقديم الدعم المالي بمناسبة انعقاد مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا، وتصل قيمته إلى بليوني دولار بغية تعزيز إنتاج الطاقة المنخفضة الكربون.

وتمثل الصحة الأساس لتحقيق التنمية البشرية من أجل النمو. ويتسم إحراز التقدم في مجال الصحة بأهمية قصوى لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذلك الصدد قرر إعلان يوكوهاما ضرورة التشجيع على تعميم التغطية الصحية الشاملة في جميع أنحاء أفريقيا. وستواصل اليابان تعزيز التغطية الصحية الشاملة بهدف تمكين جميع السكان من الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية. وأعلنت اليابان في مؤتمر طوكيو الدولي الخامس، أنها خصصت مبلغا إضافيا قيمته ٥٠٠ مليون دولار للتصدي للمسائل الصحية في أفريقيا، فضلا عن وضع برامج تدريب لنحو ١٢٠ ٠٠٠ من مقدمي الخدمات الصحية والطبية في أفريقيا. وأعلن رئيس الوزراء آبي أيضا – في خطابه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر (انظر A/68/PV.12)) عن عزمه على تقديم تبرع مناسب خلال التجديد الرابع المرتقب لموارد الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

وأوضح مؤتمر طوكيو بجلاء أن السلام والاستقرار شرطان أساسيان لتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية في أفريقيا. وتضطلع المبادرات الأفريقية، من قبيل الهيكل الأفريقي للسلام والأمن – في تعاون وثيق مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران – بدور محوري في عمليات حفظ السلام في أفريقيا. وستقدم اليابان المساعدات إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وغيرها من البرامج بهدف تعزيز الحكم الرشيد في ٣٠ بلدا أفريقيا. وستقدم اليابان أيضا المساعدة من أجل تعزيز قدرة الجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي على تنفيذ المبادرات المتعلقة بالسلام والاستقرار، بما في ذلك من خلال الدعم المالي إلى الصناديق.

ويمثّل الأمن البشري نهجا فعالا يركز على الأفراد ويساعد على بناء مجتمعات تتيح للجميع إمكانية العيش فيها بكرامة عن طريق حماية وتمكين الأفراد والمجتمعات المحلية التي تتعرض للتهديدات الفعلية أو المحتملة. وفي عام ٢٠١١ اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار ٦٦/٢٩٠ بشأن الأمن البشري. واليابان عاقدة العزم على الإسهام في زيادة تعزيز الأمن البشري في جميع أنحاء العالم، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة. وينطبق ذلك على حالة أفريقيا، ما دام الأمن البشري قد أدرج بوصفه أحد المبادئ الأساسية لإعلان يوكوهاما الصادر في عام ٢٠١٣.

لقد رحّب مؤتمر طوكيو بمفوضية الاتحاد الأفريقي بوصفها مشاركا جديدا في تنظيم المؤتمر. وقد جعلت تلك المشاركة مؤتمر طوكيو عملية تتولى زمام أمرها وقيادتها وإدارتها أفريقيا بحق، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي واليابان. ويحدو اليابان وطيد الأمل في تعزيز ملكية البلدان الأفريقية لتلك العملية، فضلا عن شراكتها مع الشركاء الإنمائيين فيها. ونحن ننظر أيضا في السبل الكفيلة بزيادة تعزيز مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في تلك العملية، خصوصا وأن مشاركتهما تكتسي أهمية بالغة لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا في الأجل الطويل.

وأود أن أختتم بياني بتكرار التأكيد على التزام اليابان الثابت بتحقيق التنمية الأفريقية في الأجل الطويل.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية. والقول بأن البند المعروض علينا في غاية الأهمية بالنسبة لأفريقيا سيكون أقل من المطلوب.

وينبغي أن أقول إن ذلك البند يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لقارتنا.

وأود أن أعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام، لقيادته والتزامه فيما يتعلق بالسعي إلى وضع جدول الأعمال الأفريقي في صميم أعمال منظومة الأمم المتحدة.

ونؤيد تماما البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق السيد إبراهيم حسن مایاكي، الرئيس التنفيذي لوكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ويكتسي عام ٢٠١٣ أهمية خاصة بالنسبة لأفريقيا لأنه يصادف اليوبيل الذهبي لإنشاء منظمتنا القارية – منظمة الوحدة الأفريقية. ونود في ذلك السياق أن نؤكد على الدور الهام الذي تضطلع به الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بوصفها رؤية عامة ومشتركة للتجديد في أفريقيا. وتقوم تلك الرؤية على ضرورة أن تتبوأ أفريقيا مكانها المناسب في النظام العالمي، استنادا إلى خطة ترمي إلى تحقيق التحول الذاتي بقيادة أفريقية. وقد حدد الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي القيم والمبادئ الأساسية اللازمة إن كان للقارة أن تحقق الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. وفي الوقت ذاته تسعى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى تنفيذ تلك القيم والمبادئ بطريقة ملموسة في الميدان.

وقد قوي عود الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على مر السنين لتصبح البرنامج الإنمائي الرئيسي للاتحاد الأفريقي. وقد عززت الأنشطة البرنامجية التي تضطلع بها في المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك، مشاريع البنية التحتية والزراعة والصحة والتكنولوجيا، الملكية الأفريقية للعملية عبر التعاون النشط والفعال مع الشركاء. وتسهم الشراكة الجديدة أيضا إسهامات كبيرة في إحداث تحول جوهري في وضع السياسات العامة وتنفيذ الأهداف الإنمائية لأفريقيا.

وعلى نفس المنوال، فقد مكّنت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بلدان القارة من التعلم من خبرات بعضها بعضا بشأن مسائل الإدارة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وقد شهدت القارة بفضل تلك الإنجازات الباهرة عصرا جديدا من الزخم المتجدد، فضلا عن إرساء الأسس اللازمة للنهضة الأفريقية.

وقد بدأت العديد من الاقتصادات الأفريقية السير نحو تحقيق معدلات نمو مرتفعة على مدى العقد الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، تراجع عدد الصراعات التي تؤثر سلبا على قارتنا رويدا رويدا. وعلاوة على ذلك، فإننا نشهد تحسنا ملحوظا في مجال الحوكمة، جراء عودة ظهور الأنظمة الديمقراطية في العديد من بلداننا. و لم تعد قارتنا تمثل الجزء المهمش من العالم، الذي لا ينظر إليه إلا من منظور المساعدة الإنسانية فحسب.

وقد واصلت أفريقيا تحقيق النمو حتى خلال الأوقات العصيبة التي شهدتها الاقتصادات على الصعيد العالمي. ولا ريب في أن تحقيقنا المزيد من التقدم يقتضي تحسن الحالة على الصعيد العالمي، بما في ذلك من حيث تمويل التنمية وإيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف. وفي ذلك الصدد، نود أن نعرب عن اتفاقنا مع الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/68/222). ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز في تسريع عجلة النمو والتنمية الاجتماعية – على النحو المبين في ذلك التقرير – لا تزال هناك تحديات خطيرة ومستمرة، بما في ذلك محدودية التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ورؤية أفريقيا الطموحة لعام ٢٠٦٣.

وما تزال الحقائق العالمية السلبية تلحق الضرر بآفاق التنمية في أفريقيا منذ مطلع الألفية الجديدة. وقد تركت الأزمات المالية والاقتصادية العالمية – التي ازدادت سوءا بسبب الفوضى المالية وتغير المناخ – آثارها السالبة بصورة مباشرة وغير مباشرة على التقدم الذي أحرزته أفريقيا.

وفي ضوء ذلك، نشعر أن أفريقيا بذلت ما في وسعها للتصدي للتحديات الكثيرة التي تواجهها، مِمّا برر النداء الوارد في إعلان الألفية، وأدى لاحقا إلى سلسلة من الالتزامات الواردة في نتائج المؤتمرات الدولية المعقودة لدعم الحالة الخاصة في أفريقيا. ومن الواضح، بدون الخوض في التفاصيل، أننا لا نستطيع بأي حال من الأحوال تأكيد أن الالتزامات التي جرى التعهد بها لأفريقيا قد تم الوفاء بها. ويمكن رؤية ذلك في عدم إحراز تقدم كاف فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. وتنفيذ تقديم المساعدات بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كان إلى حد بعيد دون المستوى المرغوب. وقد أحرز عدد من البلدان تقدما ملحوظا فيما يتعلق بعدد كبير من الأهداف الإنمائية للألفية ولكن التقدم المحرز، عموما، كان مخيبا للآمال إلى حد كبير. وبالتالي، يجب القيام بأكثر من ذلك خلال الفترة المتبقية قبل حلول عام ٢٠١٥.

ولذلك، ندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، إلى مضاعفة جهوده لضمان التغلب على تلك التحديات. وفي ذلك الصدد، نرى بعد الإمعان في التفكير أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية عن الوفاء بالتزاماته تجاه أفريقيا، التي تمثل حالة خاصة. هناك عجز كبير لا بد من معالجته في الفترة المتبقية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وفيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وكذلك بشأن وضع أهداف التنمية المستدامة. وأود أن أؤكد على أن المجالات ذات الأولوية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لا بد أن تتصدر أولوياتنا وتكون في مركزها.

ومن جانبنا، أود أن أؤكد للجمعية أن أفريقيا ستبذل قصارى جهدها لتحقيق الرؤية في المتمثلة في بناء أفريقيا التي تنعم بالتكامل والسلام والازدهار، ويقودها مواطنوها وتمثل قوة فعالة في الساحة العالمية.

وفي الختام، أشكر كل الذين ساندونا والذين أثق في أنهم سيواصلون دعمنا.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): دخل السلام والتنمية في أفريقيا مرحلة حرجة جديدة. وتتميز أفريقيا باقتصادها المزدهر، وبأحد أسرع معدلات النمو في العالم. ودأبت البلدان الأفريقية، موحدة وعازمة، على اتخاذ خطوات جديدة لتعزيز التكامل والاستقرار والتنمية المستدامين. وقد أحرز تقدم كبير في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والمركز الدولي لأفريقيا آخذ في الارتفاع. بيد أنه، في نفس الوقت، نتيجة لعوامل مثل الأزمة المالية الدولية وبطء وتيرة الانتعاش الاقتصادي العالمي، تواجه أفريقيا تدهور بيئة التنمية الخارجية. كما تواصل النزاعات الإقليمية والبؤر الساخنة الاشتعال، وأصبحت الأزمات الإنسانية أكثر خطورة، مما يشكل تحديات كبيرة أمام جهود أفريقيا لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية.

وفي بداية العقد الثاني على تأسيس الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، يتعين على المجتمع الدولي الاستمرار في زيادة اهتمامه بأفريقيا والانخراط معها لتحقيق المزيد من التقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتعزيز الاستقرار والازدهار. وأفريقيا عضو هام في المجتمع الدولي. ويرتبط السلام والأمن فيها على نحو وثيق بمصالح ورفاهية أعضاء آخرين في المجتمع الدولي. وإيجاد سبل فعالة لمساعدة البلدان الأفريقية على التصدي للتحديات الأمنية وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة مهمة هامة بالنسبة للمجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، ترغب الصين في تقديم عدة مقترحات.

أولا، ينبغي الوفاء بجميع الالتزامات التي جرى التعهد بها لأفريقيا. وينبغي للمجتمع الدولي زيادة المساعدات المقدمة إلى أفريقيا. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو إنجاز التزاماتها المعنية بالمساعدة الإنمائية الرسمية، والوفاء بوعودها بتقديم المساعدة

وتخفيف عبء الدين ومساعدة أفريقيا في مجالات التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات. ويجب على البلدان النامية مساعدة أفريقيا من خلال تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يتيح لها إطارا لتبادل الخبرات في التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق التنمية واستكمال التعاون بين الشمال والجنوب بهدف تحقيق التنمية المشتركة. وينبغي للمجتمع الدولي تحسين بيئة التنمية في أفريقيا وزيادة الدعم لأفريقيا في مختلف الجوانب، بما في ذلك التمويل والتجارة وتخفيف عبء الدين.

ثانيا، ينبغي أن تركز أفريقيا بصورة أكبر على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة أفريقيا على تسريع وتيرة التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الصعيد ذاته، يجب إيلاء الأولوية في الاهتمام للتحديات الخاصة في أفريقيا واحتياجات التنمية في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من أجل كفالة اتساقها مع المجالات ذات الأولوية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تركز على الحد من الفقر وتهدف إلى تعزيز التنمية الشاملة في أفريقيا.

ثالثا، ينبغي احترام استقلال البلدان الأفريقية. ويجب أن يدرك المجتمع الدولي واقع أفريقيا، ويحترم إرادة البلدان الأفريقية ويدعمها في التعامل مع شؤونها بنفسها. وفي نفس الوقت، في الاضطلاع بتنفيذ التعاون الاقتصادي والفني مع أفريقيا، يجب أن نراعي بشكل كامل الحالة الخاصة للبلدان الأفريقية، ونستوعب شواغلها ونمنحها مساحة سياسية وافرة من أجل تحقيق تنمية تتسم بالمنفعة المتبادلة، ونتائج مفيدة للجانبين وتنمية مشتركة.

رابعا، لقد شهدت السنوات الأخيرة عدم الاستقرار وانعدام اليقين بصورة أكثر وضوحا في أفريقيا، حيث ظلت البؤر الساخنة الإقليمية تشتعل وازدادت التهديدات الأمنية غير التقليدية، مثل الإرهاب. ينبغي للمجتمع الدولي الالتزام بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وبذل جهود نشطة، على أساس الاحترام الكامل لسيادة واستقلال ووحدة أراضي البلدان الأفريقية، لتعزيز السلام وتيسير المفاوضات بغية تسوية أي خلافات من خلال الوسائل السلمية. وعلاوة على ذلك، يجب أن يعزز المجتمع الدولي التنسيق والتعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية، ويجب أن يتخذ تدابير ملموسة لمساعدة أفريقيا على تعزيز آليات الأمن الجماعي فيها، ودعم تسوية المسائل الأفريقية من قبل الأفارقة بسبل أفريقية.

وارتبطت دائما ولا تزالان الصين وأفريقيا من خلال مصائر مشتركة. وربطتنا معا التجارب التاريخية المماثلة، ومهام التنمية المتطابقة والمصالح الاستراتيجية المشتركة. وتتميز العلاقة بين الصين وأفريقيا بالإخلاص والصداقة والاحترام المتبادل والمساواة والمنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة. ومنذ إقامة الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين الصين وأفريقيا، تعمقنا في علاقتنا مع البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي. وتدعم الصين بنشاط التكامل الأفريقي وعززت بشكل مطرد دعمها للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. في عام ٢٠١٢، اقترب إجمالي التجارة بين الصين وأفريقيا من ٢٠٠ بليون دولار، وسافر أكثر من ١,٥ مليون شخص بين الجانبين. وبحلول عام ٢٠١٢، تجاوز إجمالي الاستثمارات المباشرة للصين في أفريقيا ١٥ بليون دولار.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لإرسال الصين أفرقة طبية إلى أفريقيا. ومن الجدير بالذكر أن الصين في الخمسين عاما الماضية نشرت في أفريقيا ١٨ ٠٠٠ من العاملين في المجال الطبي والذين عالجوا ٢٥٠ مليون مريض في جميع أنحاء القارة. خلال زيارة الرئيس سي جينبينغ، لأفريقيا في آذار/مارس، وضعت مبادئ التعاون بين الصين وأفريقيا، التي

تشمل الإخلاص والنتائج الحقيقية والصلات والنية الحسنة، وأعلن عن طائفة من المبادرات لدعم تنمية أفريقيا. وتلك المبادرات تتضمن قرضا بقيمة ٢٠ مليار دولار يُقدم على مدى ثلاث سنوات، مما يترجم الشراكة إلى تنمية الهياكل الأساسية عبر الوطنية وعبر الإقليمية وتنفيذ برنامج المواهب الأفريقية.

على مدى السنوات الثلاث المقبلة، سوف نقوم بتدريب ٣٠ ٠٠٠ من المهنيين الأفارقة في مختلف المجالات، بينما سنقدم ١٨ ٠٠٠ منحة دراسية للطلبة الأفارقة والارتقاء بنقل التكنولوجيا إلى القارة وتقاسم المعرفة معها. تتابع الصين بنشاط مبادرة الشراكات من أجل التعاون بين حكومته وأفريقيا بهدف تعزيز السلام والأمن في أفريقيا، وتتزايد باطراد مشاركتها البناءة في شؤون السلام والأمن في أفريقيا للمساعدة في تهيئة الظروف اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا.

تؤدي الصين حاليا دوراً نشطاً في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. ولدينا حاليا ١ ٤٠٠ فرد من القوات منتشرين في ست من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في القارة. وقد زادت الصين من دعمها لمبادرات حفظ السلام وبناء القدرات في البلدان الأفريقية، والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية. كما قدمنا للاتحاد الأفريقي مساعدات عسكرية بقيمة ٥٠ مليون يوان دعما للجهود الأفريقية المبذولة لكي تحل أفريقيا مشاكل القارة لوحدها.

لا يمكن فصل تنمية الصين عن تنمية أفريقيا والعالم. وسوف تعتبر الصين دائماً أفريقيا صديقاً في السراء والضراء. وبينما يعمل ١,٣ مليار من أبناء الشعب الصيني لتحقيق حلم الصين في الانتعاش الوطني، يسعى أكثر من مليار أفريقي إلى تحقيق حلمهم بالوحدة، والاعتماد على الذات، والتنمية والازدهار. والصين على استعداد للعمل يداً بيد مع البلدان الأفريقية في توسيع التعاون في جميع المجالات والطرق التي توسع نطاق التعاون بين الصين وأفريقيا بطريقة مفيدة بصورة متبادلة، وفي نهاية المطاف تفضي إلى تحقيق تطلعاتنا المشتركة.

السيد خليل (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر المستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا والرئيس التنفيذي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على التقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/68/222) وعلى التقرير عن أسباب النزاع في أفريقيا (A/68/220).

وتمثل الشراكة طموحات أفريقيا لتدبر شؤونها بنفسها. وهي أداة أفريقية الملكية وتهدف إلى تقليص الفقر ووضع أفريقيا على سبيل التنمية المستدامة. وتجسد الشراكة الرؤية المشتركة لأفريقيا في تحقيق أهدافها الإنمائية في مجالات مواضيعية محددة، ألا وهي: الزراعة والأمن الغذائي؛ والتكامل الإقليمي والهياكل الأساسية؛ والتنمية البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وخلال السنوات القليلة الماضية، أنجزت الشراكة الجديدة ولاية جديدة من خلال اعتماد نهج جديد. وتعمل على تغيير إدارتها من النهج القائم على القطاعات إلى النهج الذي يركز على الأنشطة البرنامجية والمواضيعية. ومن دواعي فخر مصر أنها عضو مؤسس في الشراكة الجديدة. لقد اقترحنا مشروعا طموحا للهياكل أساسية يتمثل في شق طريق مائية ملاحة تبدأ من بحيرة فيكتوريا إلى البحر الأبيض المتوسط عبر نهر النيل، مما يخدم اقتصادات بلدان حوض النيل.

إن تركيز الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران يكمل تركيز الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويصادف هذا العام الاحتفال بالذكرى العاشرة لإنشاء الآلية. ولديها حالياً ٣٣ عضوا انضموا طواعية ويمثلون أكثر من ٧٥ في المائة من البلدان الأفريقية وسكان أفريقيا. والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران مظهر آخر من مظاهر التزام أفريقيا بتعزيز الحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية.

يتعين على الحكومات الأفريقية والحكومات الشريكة لها مضاعفة جهودها لبناء شراكة أقوى مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، بالإضافة إلى حشد الموارد الكافية لاستدامة النمو الاقتصادي الشامل بقدر أكبر من المرونة لتحمل الصدمات الخارجية وضمان تقاسم عوائد النمو بين جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك أضعف الناس فيه. وتقوم مصر بدورها من خلال صندوق مكرس لأفريقيا يمول عدداً من البرامج الإنمائية في العديد من البلدان الأفريقية.

إن تحقيق أهداف الشراكة الجديدة يتطلب دعم المجتمع الدولي. ويتطلب أيضاً تهيئة بيئة مؤاتية تدعم التجارة المنصفة وتخفف عبء الدين عن كاهل البلدان الأفريقية، وتزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الشراكة الأفريقية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية على الصعيد الدولي. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، يعني ذلك دمج خطة الشراكة الجديدة والبرامج في عملية مستدامة للأهداف الإنمائية وكذلك خطة التنمية الأوسع لما بعد عام ٢٠١٥.

ومن المهم التشديد على ضرورة استدامة مكتب المستشار الخاص لأفريقيا وتوطيد أركانه كونه الكيان الرائد للأمم المتحدة والمكرس للدفع قدما بالقضايا الأفريقية. ويتعين تمكين المكتب ليتسنى له القيام بدوره كما دعت إلى ذلك الجمعية العامة في معالجة الاحتياجات الخاصة لتنمية أفريقيا، وتنسيق فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بأفريقيا ورصد تنفيذ العديد من الالتزامات الدولية المتعلقة بتمويل التنمية في أفريقيا.

لقد حقق المجتمع الدولي تقدماً كبيراً في القضاء على الملاريا في البلدان النامية، وتخفيض عدد الوفيات إلى النصف كل عام. بيد أن الملاريا لا تزال تقتل مئات الألوف من الناس كل عام، و ٩٠ في المائة منهم في أفريقيا. ونقر بالدور الحيوي الذي يقوم به تحالف القادة الأفريقيين لمكافحة الملاريا، وهو دور هام للغاية في المساعدة على استدامة الجهود التي تبذلها الحكومات الأفريقية، ولا سيما في مجالات الوقاية، والحصول على العلاجات والأدوات التشخيصية.

إن للملاريا آثارا سلبية خطيرة. فهي تكلف العالم نحو ١٢ مليار دولار في العام. وللنجاح في مكافحة الملاريا ينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر الموارد الكافية للبرامج التي تهدف إلى التشخيص المبكر والقيام بالبحوث العلمية، وإنتاج العلاجات اللازمة، واللقاحات والمبيدات الحشرية في أفريقيا. إن القضاء على الملاريا يتطلب نهجاً متعدد القطاعات لا يعالج الملاريا بوصفها مرضاً فحسب بل يعالج أيضاً الجوانب الإنمائية والاجتماعية لها. ويشمل ذلك توفير المياه النظيفة، ومشاريع الهياكل الأساسية والمساكن اللائقة، من بين أمور أخرى. ويتعين على المجتمع الدولي تشجيع الاستمرار في تقديم الدعم التقني والمالي لبرامج مكافحة الملاريا في البلدان الأفريقية.

وأخيرا، من الأهمية بمكان أن نشير إلى العلاقة بين السلام والأمن والتنمية. وتقوم حاجة إلى التركيز على استراتيجيات التنمية من أجل معالجة الصلات بين تحديات تحقيق السلام والتنمية. وتناشد مصر أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأفريقية، والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية، وبطبيعة الحال، الشركاء الدوليون اتخاذ نهج شامل والتصدي للتحديات المحدقة بالسلام والأمن في أفريقيا. وبغية معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في أفريقيا، ينبغي أن يستخدم ذلك النهج جميع الأدوات المتاحة في إطار تلك المنظمات، إلى جانب الشركاء العالمين في مجال الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء السلام.

السيد الدوكالي (ليبيا): في البداية أود أن أتقدم بالشكر لمعالي الأمين العام على تقريريه المقدمين في إطار بندي اليوم من جدول الأعمال (A/68/220 و A/68/222). كما أتقدم بالشكر لسعادة السفير ماجد عبد العزيز، المستشار الخاص

للأمين العام المعني بأفريقيا، على كل ما يبذله من جهود لصالح القارة الأفريقية.

كما أعبر عن تضامن وفد بلدي مع ما جاء في البيان الذي أدلى به ممثل إثيوبيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي انطلقت منذ أكثر من ١٠ سنوات، تجسد الانتماء إلى أفريقيا، باعتبارها الأداة التي من خلالها يعرب القادة الأفارقة عن التزامهم ببرنامج تنمية القارة واتخاذ زمام المبادرة لتنفيذه بما يتضمنه من عناصر تتعلق بالهياكل الأساسية والزراعية والحوكمة باعتبارها عناصر أساسية لتحقيق رؤية قارة كاملة متكاملة ومزدهرة ويعمها السلام. وبالرغم مما تم تحقيقه من تقدم خلال السنوات الماضية من خلال دفع عجلة النمو والتنمية الاجتماعية، لا تزال القارة تواجه كثيرا من التحديات التي تعيق تقدمها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولمساعدة القارة في هذا الأمر، يتوجب على شركاء التنمية مضاعفة الجهود للوفاء بالالتزامات المتعلقة بتنمية القارة، بما في ذلك المتعلقة بالمعونة، إضافة إلى ضرورة إنهاء حالة الجمود في مفاوضات الدوحة التجارية والعمل على التوصل إلى اتفاق بشأن قضايا محددة، بما يمكن الدول الأفريقية من تصريف منتجاتها في الأسواق العالمية.

وفيما يتعلق بالغذاء، لا بد من بذل المزيد من الجهود لزيادة الإنتاج الزراعي تمشيا مع التحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية وإعادة ترتيب أولويات الاستثمار في الزراعة من أجل تحفيز الاستثمار الخاص، باعتبار أن القارة الأفريقية من أشد المناطق تضررا من آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وبالرغم من عودة النمو على الصعيد العالمي، الذي لا يزال هشا ومتفاوتا، فان الأمر يتطلب تعزيز الجهود الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا من خلال زيادة حصة النفقات المخصصة للزراعة والتنمية الريفية في ميزانيات الدول الأفريقية وضمان أسلوب أفضل للإدارة.

وفي هذا الشأن، يمكن للمجتمع الدولي توفير الدعم المالي والتكنولوجي والمهارات الزراعية الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته. إضافة إلى ذلك، وبالنظر لما يمثله التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في أفريقيا من أثر سلبي على جهود القارة لتحقيق تنميتها، على المجتمع الدولي تقديم المساعدة في إطار تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، تعزيزا للجهود الإقليمية المبذولة في هذا الصدد.

وفيما يخص السلام والأمن في أفريقيا، هناك حاجة إلى زيادة التعاون المؤسسي مع أفريقيا، ومنع نشوب النزاعات، وحفظ السلام، وإدارة المنازعات، وبناء السلام، والانتعاش بعد انتهاء النزاع، والنمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون وإقامة العدل، ودعم إصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح، وتوطيد الديمقراطية، وترسيخ سيادة القانون والحكم الرشيد، لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في أفريقيا. وفي هذا الإطار، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة وللدول الأعضاء والشركاء الآخرين مواصلة مساعدة الدول الأفريقية في جهودها في هذا الشأن، بهدف تعزيز السلام والاستقرار في القارة.

وفي الختام، يؤكد وفد بلدي على أن ليبيا باعتبارها طرفا في مبادرة الشراكة الجديدة سوف تستمر في العمل بفعالية مع الدول الأفريقية لأجل الدفع قدما بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الهادفة إلى تحقيق التقدم والنمو والازدهار للبلدان الأفريقية، من خلال التنسيق والعمل المشترك والالتزام باتفاقية التعاون التي تم إبرامها مع العديد من البلدان الأفريقية، حتى تحقق القارة الأهداف الإنمائية للألفية وتأخذ دورها الفعال في النظام الاقتصادي الدولي وتهيئ نفسها لأهداف التنمية

المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، وبخاصة أنها قارة تمتلك الموارد البشرية والطبيعية اللازمة لتحقيق طموحاتها.

السيد ماشاباني (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/68/222). ويتزامن التقرير مع عدد من المعالم البارزة الهامة للقارة الأفريقية. وأول هذه المعالم الذكرى السنوية الخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية. كما يصادف هذا العام مرور ١٠ سنوات على إطلاق الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وترحب جنوب أفريقيا بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الشراكة الجديدة خلال العام الماضي.

ونود أن نعرب عن امتناننا الصادق للسيد إبراهيم حسن مایاكي، المسؤول التنفيذي الأول لوكالة الشراكة الجديدة، على الإحاطات الإعلامية المفيدة التي قدمها لنا هذا الأسبوع. وفي ضوء المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الجارية هنا في الأمم المتحدة، كانت تلك المحادثات حسنة التوقيت فعلا.

إن الرسالة الأساسية الموجهة من المناقشات بشأن الشراكة الجديدة مفادها أن أفريقيا تمر بتحولات هامة. ومقارنة بالفترة التي أعقبت إنهاء الاستعمار مباشرة، حينما صورنا بأننا قارة مظلمة وميئوس منها، تغيرت النظرة إلى الأفضل بعد سنوات. وينبغي أن نكفل استمرار تحسن النظرة مع رؤية برنامج أفريقيا لعام ٢٠٦٣.

واستجابة للتحول الاجتماعي – الاقتصادي، ما فتئت الشراكة الجديدة مخططا بالغ الأهمية لأفريقيا. واتسمت بأهمية خاصة في الإسهام في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، ونظرا لأن القارة الأفريقية لا تزال متأخرة في تحقيق عدد من الأهداف الإنمائية للألفية، من الأهمية بمكان أن نضاعف جهودنا في الوقت المتبقي. والأمر الأهم أن من الضروري أيضا أن تكون خطة التنمية الجديدة متوائمة ومتسقة مع احتياجات أفريقيا وان تبني على الأهداف الإنمائية القائمة للألفية.

وخلال العامين الماضيين، أحرزت الشراكة الجديدة نتائج ايجابية معينة. فهي قد غيرت ولا تزال تغير الموروثات التاريخية مثل عدم التعاون في إطار القارة. ومن خلال برامج الشراكة المتعلقة بالبنية الأساسية، فتحت عدة ممرات لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية فضلا عن تحقيق التنمية في القارة.

وعلى سبيل المثال، هناك الممر بين الشمال والجنوب، وهو مشروع تتبناه جنوب أفريقيا حاليا للربط بين كيب تاون والقاهرة من خلال شبكة طرق وخطوط سكك حديدية، فضلا عن عدد من المشاريع الأخرى التي ترعاها بلدان أخرى في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطرق والسكك الحديدية وخطوط أنابيب الغاز.

وعلى صعيد الزراعة، تلاحظ جنوب أفريقيا أن البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا يزداد أهمية بصورة مطردة نتيجة لزيادة مشاركة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. ومن اللافت أن ٣٤ من الأعضاء وقعوا على ميثاق البرنامج وانتهت ٢٣ دولة من صياغة خططها الوطنية للاستثمار الزراعي. والبرنامج الشامل هو مبادرة أفريقية لتلبية احتياجات القارة في مجال التنمية الزراعية، وهي حقيقة هامة لأن غالبية اقتصادات افريقيا هي اقتصادات زراعية. والبرنامج الشامل يساهم بشكل إيجابي في القضاء على الفقر، وذلك مع زيادة العديد من البلدان لاستثماراتها الزراعية.

وبخصوص الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، يشجع وفد بلدي الزيادة المطردة في عدد الأعضاء الجدد على الرغم من الطابع الطوعي للآلية وكونها أول برنامج يتمحور حول العنصر الأفريقي لتعزيز الحوكمة الرشيدة في القارة. غير أنه يتعين التصدي للتحديات التي تواجه تمويل الآلية من أجل ضمان فعاليتها. وجنوب أفريقيا لا يساورها شك في أنه

سيتم التغلب على هذه التحديات فيما تسعى أفريقيا جاهدة إلى توطيد المكاسب التي تحققت بالفعل في مجال الحوكمة نتيجة لهذه الآلية. ونقدر أيضا الدعم المستمر من قبل البلدان المانحة لمبادراتنا وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم هذه المساعدات، لا سيما في هذه الفترة الحاسمة التي تشهدا تراجعا في المساعدة الإنمائية الرسمية.

لا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة بدعم مخطط القارة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك الآلية. وسنستمر في تمويل المشاريع التنموية داخل أفريقيا من خلال صندوق النهضة الأفريقية التابع لجنوب أفريقيا، وبالتالي تحقيق أهداف الشراكة الجديدة. كما ستواصل وكالة جنوب أفريقيا للشراكات الإنمائية، التي من المقرر أن تحل محل صندوق النهضة الأفريقية، تقديم المساعدة الإنمائية.

لا يزال هدف ضمان تمتع الناس بأعلى مستويات الصحة البدنية والعقلية بعيد المنال. والأمراض غير المعدية مثل السرطان وأمراض القلب والأوعية الدموية، وأمراض أخرى مثل السل والملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تثير قلقا عالميا. وفي ضوء مناقشة اليوم حول الملاريا، وعلى الرغم من إحراز تقدم ملحوظ في مجال مكافحة الملاريا في أفريقيا منذ عام ٢٠١١، ينضم وفد بلدي إلى الوفود التي أعلنت دعمها لتعزيز مكافحة الملاريا. وسنستمر في دعم تحالف القادة الأفريقيين لمكافحة الملاريا. ونود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها شراكة دحر الملاريا وشركاء آخرون. وإحدى مواطنات جنوب أفريقيا، إيفون تشاكا تشاكا، هي سفيرة النوايا الحسنة لدحر الملاريا وتواصل القيام بعمل جبار في تعبئة الموارد لتخفيف محنة الأشخاص الذين يعانون ويلات المرض.

وبشأن قضايا السلام والأمن، يؤيد وفد بلدي ملاحظة الأمين العام الواردة في محاضرته عن الحرية لعام ٢٠١٣ في جامعة ليدن بأن الدروس المستفادة من بلدان الصراع وما بعد الصراع تثبت أنه

> ”لا يمكن أن يكون هناك سلام دون تنمية [و] لا تنمية دون سلام، وأنه لا يمكن تحقيق أي منهما دون الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون“.

ومنذ إنشاء هيكل مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، انخفض عدد الصراعات في القارة بشكل كبير. ويمكن مواصلة تعزيز ذلك بتعاون الأمم المتحدة مع المبادرات الأفريقية ودعمها لها. ومما يشجع جنوب أفريقيا استمرار التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ولا سيما بين مجلس السلم والأمن ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ونقدر الاجتماعات التشاورية السنوية بين المجلسين. ويشهد عدد من الإنجازات البارزة التي تحققت على فوائد تلك العلاقة، مثل اتخاذ القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢). وفي الحالات التي تعاون فيها المجلسان بشكل إيجابي، تحققت نتائج ملموسة، مثل في حالة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وتأييد خريطة طريق الاتحاد الأفريقي بشأن السودان وجنوب السودان في القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وبعثة التقييم المشترك في منطقة الساحل. ومع ذلك، من المهم أن تمتد تلك العلاقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بالكامل، وذلك لدعم الجماعات الاقتصادية على الصعيد الإقليمي.

ختاما، نود أن نعرب عن امتناننا الخاص للمستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا وأعضاء فريقه لعملهم الممتاز في تبسيط جدول الأعمال الخاص بأفريقيا في عمل الأمم المتحدة. ونظرا لازدياد حجم العمل المتعلق بأفريقيا وضرورة متابعة عدد من القرارات المُتخذة والالتزامات المُقدَمة، من المهم أن يتم تعزيز ذلك المكتب.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل بروني دار السلام بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتود إندونيسيا أيضا أن تعرب عن امتنانها للأمين العام على تقريريه الشاملين (A/68/220 و A/68/222) المتعلقين ببندي جدول الأعمال اللذين نتداول بشأنهما اليوم.

ما من شك في أن أفريقيا تحرز تقدما جديرا بالتنويه بعد ١٢ عاما من اعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات هائلة بانتظار أفريقيا. وندرك أيضا أن الجهود الرامية إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي في أفريقيا تعوقها عقبات كبيرة جدا. كما قطعت الدول الافريقية خطوات واسعة للتغلب على هذه العقبات بأن أصبحت أكثر ارتباطا بالاقتصاد العالمي. غير أن البلدان الأفريقية لا يمكن أن تحقق ذلك بمفردها، حيث أن تحقيق النمو المستدام والسلام يتطلب الشراكة والتعاون.

فالشراكات العالمية والدعم الدولي يدعمان نجاح الشراكة الجديدة. والتعاون الثنائي والثلاثي، فضلا عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، هي عناصر هامة في الشراكة العالمية. وضمان وجود نظام تجاري ومالي عالمي منصف أمر أساسي لتوليد نمو مستدام. غير أن محادثات منظمة التجارة العالمية لم تصل بعد إلى أي نتيجة مرضية أو ذات مغزى. وسيكون المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي يعقد في بالي بإندونيسيا في كانون الأول/ديسمبر، فرصة من هذا القبيل لعكس اتجاه الجمود في محادثات التجارة. وينبغي أن يسعى المؤتمر بقوة إلى تعزيز قواعد التجارة المتعددة الأطراف وتجنب الحماية الجمركية والحفاظ على مستويات التجارة العالمية، بما في ذلك الاتفاق التجاري الذي يؤثر على أفريقيا.

وقد بنت إندونيسيا، من جانبها، ومن خلال الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين آسيا وأفريقيا ومركز حركة عدم الانحياز للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب في جاكرتا، قاعدة صلبة للتعاون الواسع مع أفريقيا. وتساعد إندونيسيا على بناء القدرات في مجال الزراعة والأمن الغذائي. ونعمل باستمرار مع عدد من البلدان الأفريقية لتطوير حقول الأرز بزراعة أصناف تتناسب مع الأحوال الجوية والظروف الزراعية للقارة.

وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا ننسى أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص وداخل القطاع الخاص تقوم بدور هام في نمو القدرات الإبداعية لأفريقيا.

ويتطلب النمو الاقتصادي ظروفا يسودها السلام. وفي الواقع، فقد انخفض عدد الصراعات المسلحة في أفريقيا باطراد من قرابة ٣٠ في نهاية الحرب الباردة إلى ما يزيد قليلا على عشرة اليوم. وازداد عدد النظم الديمقراطية من ثلاثة أنظمة فقط إلى ٢٥ نظاما ديمقراطيا من مختلف الأنواع اليوم في المنطقة. ومع ذلك، لا تزال الصراعات تنشب ولا يزال السلام هشا في عدد من الأماكن. ومن ثم، سيتعين تعميق صنع السلام وبناء السلام والتنمية باستمرار. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن يقود المواطنون الأفارقة وقادتهم المنتخبون حركة التقدم. والنجاح الدائم يتطلب دعما قويا وتعاونا من جانب الأمم المتحدة وشركائها.

غير أن نتائج التنمية المستدامة تتوقف في نهاية المطاف على الأفارقة أنفسهم. يظل مبدأ الملكية الوطنية، الذي ينادى به باستمرار، لا سيما في لجنة بناء السلام، المبدأ السائد. وفي ذلك الصدد، تشيد إندونيسيا بالتقدم والتطورات المهمة التي تحققت على أرض الواقع في ليبريا مع إطلاق استراتيجيتها الوطنية المتعلقة بالمصالحة، وفي سيراليون من خلال تنظيم انتخابات ناجحة، من بين بلدان أخرى. إننا نؤكد أيضا أن الدعم المقدم من جانب المجتمع الدولي والأمم المتحدة فيما يخص المساعدة على تحقيق الانتعاش بعد انتهاء الصراع في

مختلف بلدان المنطقة، يتطلب أيضا التعاون وإقامة شراكات بشكل أعمق، ليس مع الحكومات المضيفة المعنية فحسب ولكن أيضا مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. إن إندونيسا مستعدة من جانبها، للعمل مع الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال إسهاماتها الفعالة في عمليات حفظ السلام، وعضويتها في لجنة بناء السلام ودورها القائم منذ فترة طويلة في مجال تعزيز الوساطة ومنع نشوب الصراعات.

جرى بذل جهود لم يسبق لها مثيل في مجال مكافحة الملاريا لأكثر من عقد من الزمن، ومع ذلك لا تزال الملاريا تمثل مشكلة خطيرة. كما لا يزال انتشارها، خاصة بين الأطفال والنساء الحوامل، مرتفعا بشكل مقلق، خاصة في المنطقة الأفريقية. لذلك، فإننا بحاجة مع بدء العد التنازلي لفترة ٧٠٠ يوم التي تفصلنا عن الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلى المزيد من تسريع الجهود على جميع المستويات لوقف تفشي الملاريا بحلول عام ٢٠١٥. ولنغتنم خلال تلك الفترة، الفرصة لعكس مسار الإصابة بها. تحتاج البلدان التي لديها أكبر معدل إصابة بالملاريا على الصعيد العالمي، وخاصة في القارة الأفريقية، إلى تقديم مساعدات عاجلة إليها، بما في ذلك المساعدات المالية، لشراء وتوزيع التدخلات الطبية المنقذة للحياة. رغم إسهام خطة العمل العالمية لمكافحة الملاريا بشكل كبير، فإن زيادة تعزيز آليات التمويل والابتكار فيها أمر حيوي.

إننا بحاجة أيضا إلى مواصلة تطوير قدرتنا على تتبع التقدم المحرز فيما يخص مكافحة الملاريا. على الصعيد العالمي يمكننا الكشف حاليا فقط عن عشر العدد التقديري للحالات. إننا بحاجة إلى مواصلة تطوير وتعزيز نظم رصد الملاريا، بما في ذلك على المستوى الإقليمي. وعلينا على الصعيد الوطني، مواصلة إعطاء الأولوية لمكافحة الملاريا، ودمج ذلك الهدف في السياسات والأطر الصحية الوطنية. ويتطلب هدف القضاء تماما على الملاريا، اتباع نهج متعدد القطاعات وتعاونا يتجاوز القطاع الصحي. وترحب إندونيسيا في هذا الصدد، بإطلاق إطار العمل المتعدد القطاعات بشأن مكافحة الملاريا في ٢٤ ايلول/سبتمبر. ونأمل أن يكون الإطار بمثابة منهاج استراتيجي للتعاون والتنسيق المتعدد الأطراف فيما يتعلق بالقضاء على الملاريا.

وأخيرا، من المهم أن نأخذ في الاعتبار إعطاء فرصة لأفريقيا من أجل إيجاد الحلول التي تعالج بشكل ملموس حالات القارة ووقائعها، من خلال استنادها إلى الحاجات الأساسية لسكانها. ولن تتحقق إنجازات في أفريقيا مماثلة لتلك في مناطق أخرى، إلا من خلال هذه الآليات.

السيد وارايش (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إننا نشكر الأمين العام على التقريرين المتعلقين ببندي جدول الأعمال قيد النظر اليوم (A/68/220 و A/68/222). ونهنئ البلدان الأفريقية في الذكرى الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، التي تسمى الآن الاتحاد الأفريقي، وبمناسبة الذكرى العاشرة لمبادرته الفريدة من نوعها، المتمثلة في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

إن أفريقيا تشهد تحولا، وهي تحدد اليوم مصيرها. ورغم الأداء الاقتصادي العالمي الضعيف، نما الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي بمعدل ٦,٦ في المائة في عام ٢٠١٢. وتوجد سبعة من أصل ١٠ أسرع البلدان نموا في العالم في أفريقيا. ورغم الانخفاض بنسبة ١٨ في المائة في الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، زادت التدفقات إلى أفريقيا في عام ٢٠١٢. ويشكل النمو التجاري الأعلى في أفريقيا ككل، رغم التباطؤ المسجل في التجارة الدولية في عام ٢٠١٢، استثناء ملحوظا.

تتقدم أفريقيا اليوم من خلال أطر تمتلكها أفريقيا وتقودها أفريقيا. وتمثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، رؤية القيادة الأفريقية فيما يخص التقدمين الاجتماعي والاقتصادي

للقارة. وتشكل مشاريع مثل الطريق الرئيسي العابر للصحراء وخط الغاز العابر للصحراء، دليلا واضحا على عزم أفريقيا الاستفادة من إمكاناتها الهائلة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما يؤكد الالتزام وتحقيق تقدم فيما يخص تحقيق أهداف مخصصات الميزانية المحددة لقطاعي الصحة والزراعة، جدية أفريقيا فيما يخص تحقيق الوعد بمستقبل أفضل.

واجهت أفريقيا التحديات التي تحيق بسلامها وأمنها مباشرة، وهي عازمة على تحقيق النجاح. وقد أنشأت هيكلا صلبا للسلم والأمن. وتثبت النجاحات المسجلة فيما يخص حل النزاعات وإدارتها في الصومال، وسيراليون، وليبيريا وكوت ديفوار أن أفريقيا تمضي قدما. ويحل بشكل متزايد إجراء انتخابات ناجحة وإحراز تقدم في اتجاه تحقيق المزيد من الاستقرار السياسي محل النزاعات في أفريقيا.

ورغم أن استجابة أفريقيا للفرص هو أمر جدير بالثناء، إلا أنه لا تزال ثمة تحديات. وهي تتراوح بين سد الثغرات فيما يخص تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لضمان الأمن الغذائي، وتوفير فرص العمل، وخاصة للشباب، وحشد التمويل لبنيتها التحتية الضخمة ومتطلبات التصنيع.

ورغم التقدم المحرز لا تزال التحديات الصحية، بما في ذلك تلك المرتبطة بالملاريا، تتسبب في وقوع خسائر فادحة في الأرواح في أفريقيا. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، تبلغ الفجوة التمويلية لأدوية الملاريا وتوزيعها في أفريقيا خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، ٣,٦ بليون دولار. وبالتالي، فإن الدعم الدولي المتواصل والمعزز لجهود التنمية في أفريقيا أمر حيوي. ويشير الانخفاض الأخير في المساعدة الإنمائية الرسمية وفي المعونة من أجل التجارة، إلى عدم ترجمة التعهدات إلى فعل.

إن الدعم الدولي ضروري أيضا، وذلك لمساعدة أفريقيا على التغلب على مشاكلها المرتبطة بالسلام والأمن.

لدى باكستان التزام طويل الأمد بتحقيق الاستقرار والتقدم في أفريقيا. إن علاقاتنا الاقتصادية والتجارية مع أفريقيا آخذة في النمو. لقد نظمنا في عام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ حدث ”عروض أفريقيا“ في باكستان لمواصلة تعزيز علاقاتنا الاقتصادية والتجارية. ونواصل العمل مع الشركاء من أفريقيا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

تلقى المئات من المهنيين الأفارقة الشباب منذ عام ١٩٨٦، في إطار برنامج المساعدة التقنية الخاصة التي تقدمها باكستان إلى أفريقيا، تدريبا في باكستان في العديد من المجالات، بما في ذلك الإدارة العامة والتنظيم الإداري، والخدمات المصرفية، والجمارك، والمحاسبة والدبلوماسية.

وأسهمت قوات حفظ السلام الباكستانية في حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام في أفريقيا. وضحى ما يزيد عن ١٣٢ حافظ سلام بأرواحهم، ١١٩ منهم في أفريقيا. ويوجد اليوم من بين ٨٢٢١ جندي باكستاني منتشرين في ست بعثات حفظ سلام، ٨٠٧٥ جنديا منتشرين في أفريقيا.

سنواصل تعاوننا مع أفريقيا. لقد بدأ المجتمع الدولي مداولات حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونود أن نؤكد بأنه يتعين على هذه الخطة الاستجابة أيضا لاحتياجات أفريقيا وأولوياتها. إن التزام المجتمع الدولي فيما يخص مساعدة أفريقيا على تحقيق طموحاتها، أمر بالغ الأهمية.

إن باكستان تتمنى النجاح والمجد لأفريقيا.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد هذا النقاش المشترك.

ماليزيا تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبروني – دار السلام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وأود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريريه الشاملين المقدمين في إطار البند ٦٣ من جدول الأعمال (A/68/220 و A/68/222).

تود ماليزيا أيضاً أن تغتنم هذه الفرصة لتهنئة أصدقائنا الأفارقة بمناسبة مرور عشر سنوات على إنشاء الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وما حققته من إنجازات حتى الآن. ويزداد هذا الاحتفال أهمية بتزامنه مع الذكرى السنوية الخمسين للاتحاد الأفريقي، والذكرى السنوية العاشرة لإنشاء مكتب الأمم المتحدة للمستشار الخاص المعني بأفريقيا، المكلف بالدعوة عالمياً لتنمية أفريقيا ودعمها، وخاصة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد).

وماليزيا تولي اهتماماً كبيراً لعلاقاتها وتعاونها مع أفريقيا، خاصة في مجالات السلام والأمن والتجارة والاستثمار والتنمية الشاملة للمنطقة. ونؤمن بحق أنه، في إطار التضامن والتعاون بين بلدان الجنوب، تعززت العلاقات بين ماليزيا والبلدان الأفريقية من خلال التعاون والاحترام المتبادل. وحسبما ورد في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعنون "مرصد الاتجاهات العالمية في مجال الاستثمار رقم ١٢: صعود مجموعة بريك، الاستثمار الأجنبي المباشر وأفريقيا" الصادر في شهر آذار/مارس، كانت ماليزيا أكبر مصدر آسيوي للاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى أفريقيا، وفي عام ٢٠١١، كانت ماليزيا ثالث أكبر مستثمر في أفريقيا، بعد الولايات المتحدة وفرنسا، حيث بلغت استثماراتها في القارة ١٩,٣ بليون دولار. وأدى الاستثمار من القطاع الخاص الماليزي إلى إيجاد المزيد من فرص العمل الكريم، إلى جانب نقل المعارف والتكنولوجيا، كما ساهم في النهوض بأفريقيا كوجهة نشطة للاستثمار في العالم.

وماليزيا، إذ ترحب بالتقدم الذي أحرزته بلدان أفريقية عديدة، فإنها تدرك أيضاً التحديات والصعوبات التي تواجهها بعض تلك البلدان في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية بحلول علم ٢٠١٥. والنداء المتجدد للتعجيل بتنفيذ تلك الأهداف الذي وجه خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، المعقود في أيلول/سبتمبر (انظر A/68/PV.3)، ينبغي أن تستجيب له منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وشريكاتها من البلدان المتقدمة النمو. فانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية لعامين على التوالي قوض بشدة الجهود الرامية إلى إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة في أقل البلدان نمواً، ومنها بلدان في أفريقيا. وماليزيا تود التأكيد مرة أخرى على دعمها في مجال الأهداف الإنمائية للألفية، واستعدادها لأن تظل شريكاً نشطاً في الحوار مع أفريقيا في إطار التعاون بين بلدان الجنوب.

وتتعاون ماليزيا مع البلدان الأفريقية من خلال تنظيم دورات تقنية خاصة في إطار البرنامج الماليزي للتعاون التقني، وأيضاً من خلال مبادرات التعاون الثلاثي، مثل برنامج التعاون التقني الماليزي – وكالة التعاون الدولي اليابانية – تعاون أفريقيا. كما أنشأت ماليزيا برامج خاصة للتعاون مع بعض البلدان الأفريقية من خلال منابر الحوار، التي يشارك فيها القطاع الخاص من خلال الرابطة الماليزية لبلدان الجنوب، والتعاون الماليزي مع بلدان الجنوب. وحتى نهاية عام ٢٠١٢، استفاد ما مجموعه ٦٧٩٧ مشارك من ٤٥ بلداً أفريقياً من برنامج التعاون التقني الماليزي. وتزامناً مع الاحتفال باليوم الثامن والستين للأمم المتحدة في كوالا لمبور في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، تسلم البرنامج جائزة الشراكة العالمية من أجل التنمية تقديراً لإسهامه البارز في تحقيق الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة.

وماليزيا ستظل ملتزمة بتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في أفريقيا. وفي هذا الصدد، قاد رئيس الوزراء الوفد الماليزي في حوار الشراكة الذكية العالمية ٢٠١٣، المعقود في دار السلام في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه. وكان موضوعه ”الاستفادة من التكنولوجيا في تحقيق التحول

الاجتماعي – الاقتصادي في أفريقياً: طريق الشراكة الذكية''. وحضر هذا الحوار ١٤ من رؤساء الدول والحكومات من المنطقتين الأفريقية والآسيوية. وخلال الحوار، تشاطرت ماليزيا مع الآخرين سياساتها الجديدة ونهجها لتحقيق رؤيتها لكي تصبح دولة متقدمة النمو بالكامل بحلول عام ٢٠٢٠– من خلال سياسة ركائزها العلم والتكنولوجيا والابتكار، وبرامج التحول الاقتصادي وإنشاء مجال النتائج الرئيسية الوطني ومؤشر الأداء الرئيسي. وكان من دواعي سرور ماليزيا أنها شاركت في حوار الشراكة الذكية العالمية ٢٠١٣، وهي تتطلع للمشاركة في الحوار التالي، ويعقد في جنوب أفريقيا في عام ٢٠١٤.

وتود ماليزيا كذلك أن تؤكد مجدداً التزامها باستضافة حوار الشراكة الذكية في المستقبل في إطار حوار لنكاوي الدولي، في موعد يعلن عنه فيما بعد. وترى ماليزيا أن حوار الشراكة الذكية منبر جيد لمشاركتها المستمرة مع البلدان الأفريقية خارج عملية المشاركة الثنائية. وحضور ماليزيا خلال الحوار في أفريقيا والتزامنا باستضافة حوار لنكاوي الدولي، الذي تتولى تنظيمه منذ عام ١٩٩٥، يدلل على دعمنا المستمر للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. ونجح هذا الحوار في إقامة شراكات ذكية بين الحكومات والقطاع الخاص في الجنوب. ومنذ إنشائه، عقد ما مجموعه تسعة من هذه الحوارات التي تهدف إلى تعزيز الشراكات الذكية على كل المستويات في المجتمع، بمشاركة القيادة السياسية والخدمة المدنية وقطاع الأعمال والعمال والمجتمع المدني ووسائط الإعلام والسكان بصفة عامة. ونجاح حوار لنكاوي الدولي شجع البلدان الأفريقية على تنظيم حوار مماثل في الجنوب الأفريقي، يعرف بالحوار الدولي للجنوب الأفريقي.

وترحب ماليزيا بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية خلال السنوات العشر الماضية في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وهي مبادرة أنشئت بموجب الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقد نجحت في تحقيق أهدافها المتمثلة في تشجيع وبناء الريادة التحويلية والحوار الوطني البناء بين البلدان الأفريقية من خلال عملية تقييم ذاتي شاملة وتشاركية. ونجحت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في تعزيز السياسات والممارسات الموجهة نحو تحقيق أهداف نيباد من الاستقرار السياسي، والنمو الاقتصادي المرتفع، والتنمية المستدامة، والتكامل الاقتصادي دون الإقليمي والقاري المعجل. وبالرغم من أنها عملية طوعية، فإن العدد المتزايد من البلدان المشاركة فيها يدل على الأهمية التي توليها البلدان الأفريقية لتعزيز مؤسسات الحوكمة لديها. وتأمل ماليزيا في مشاركة المزيد من البلدان الأفريقية في المستقبل، ومن ثم المضي قدماً في تعزيز التنمية في أفريقيا برمتها. ويحدونا الأمل أن تساعد كل هذه الجهود مجتمعة الأصدقاء الأفارقة على تحقيق أهدافهم.

وإذ أنتقل الآن إلى مسألة الملاريا، ترحب ماليزيا بإطلاق خريطة طريق بشأن المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي للاستجابة للإيدز والسل والملاريا في أفريقيا للفترة ٢٠١٢٠ ٢٠١٥. وكان لماليزيا نصيبها العادل من التجربة مع مرض الملاريا أيضاً. ولكن، يسرنا أن نعلن أننا حققنا نجاحاً كبيراً في القضاء على الملاريا تقريباً في المناطق الحضرية وغيرها من المناطق المكتظة بالسكان في البلد. وعلى مدى السنوات الخمسين الماضية، انخفض عدد حالات الإصابة بالملاريا بشكل كبير. ففي عام ١٩٦١، كانت هناك ٢٤٣٤٧٠ حالة ملاريا في ماليزيا؛ وفي عام ٢٠١٠، انخفض هذا الرقم إلى ٦٦٥٠ حالة. وكان هذا الانخفاض المستمر نتيجة لعدة استراتيجيات اعتمدتها الحكومة، بدءاً من برنامج القضاء على الملاريا في الستينيات من القرن الماضي.

وقد عولت ماليزيا على خبرتها الخاصة وسابق إنجازاتها بغية تعزيز جهودها الحالية وتأمين التزامات إضافية للقضاء على الملاريا بحلول عام ٢٠٢٠. وتحقيقاً لهذه الغاية، أعدت خطة استراتيجية وطنية للفترة ٢٠١٠- ٢٠٢٠ للقضاء على الملاريا بهدف القضاء على الملاريا المكتسبة محلياً بحلول عام ٢٠٢٠. وماليزيا ملتزمة بالقضاء على الملاريا، لأن ذلك سيعود بالكثير من النفع على السكان والاقتصاد، مثل خفض تكاليف قطاع الصحة والتغيب عن العمل، وتحسين التعليم والإنتاجية ومستويات الاستثمار الأجنبي. وسيكفل برنامج القضاء على الملاريا المساواة أيضاً، حيث أن أنشطته لا بد أن تنفذ على جميع المستويات لتشمل بذلك الفقراء والمهمشين والضعفاء.

وختاما، تسلّم ماليزيا بأن الكثير قد تحقق بالفعل، غير أنه لا يزال هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به لدحر ذلك المرض الوبائي وعكس مساره. ونحن مستعدون لتقاسم خبرتنا الوطنية في ذلك الصدد.

السيد كياو تين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): بداية، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريريه الشاملين والمتعمقين بشأن بندي جدول الأعمال قيد النظر (A/68/220 و A/68/222).

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل بروني دار السلام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ويتسم العام ٢٠١٣ بأنه عام خاص فيما يتعلق التنمية في أفريقيا، لكونه يصادف الذكرى السنوية العاشرة لإطلاق الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والذكرى السنوية الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، التي تعرف الآن بالاتحاد الأفريقي. ونرحب بالاحتفال بأسبوع أفريقيا وتنفيذ الأنشطة التذكارية في الأمم المتحدة خلال هذا الأسبوع، مع إبراز التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ويسرنا أن نشهد التقدم الملحوظ الذي تحقق في العديد من البلدان الأفريقية خلال السنوات الأخيرة. ويمكن أن يعزى ذلك إلى حد كبير إلى تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وعلى الرغم من حالة عدم اليقين في المجالين الاقتصادي والمالي على الصعيد العالمي، فقد كان النمو الاقتصادي الذي حققته أفريقيا إيجابيا نسبيا نتيجة للتحسينات المستمرة التي أدخلت على إدارة سياسات الاقتصاد الكلي، والإصلاحات الهيكلية، فضلا عن إنتاج وتصدير السلع الأساسية. ويسرنا أن نلاحظ أن العديد من البلدان الأفريقية تأتي بين أسرع الاقتصادات نموا في العالم، وأن عددا قليلا من الأفارقة لا يزالون يعانون من الفقر المدقع. ويسرنا أيضا أن أفريقيا قد حققت تقدما كبيرا في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وبالرغم من كل تلك التطورات الإيجابية، لا تزال أفريقيا تواجه العديد من التحديات. فالملايين من الأفارقة ما زالوا يفتقرون إلى فرص العمل والغذاء والرعاية الصحية. وتواجه العديد من البلدان صعوبات فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، فإن حالة عدم اليقين الاقتصادي والاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية وانخفاض مستوى المساعدة الإنمائية، تعوق جميعا الجهود التي تبذلها بعض البلدان الأفريقية من أجل تنمية اقتصاداتها. وعليه، فإن من الضروري أن تواصل الجهود التي تبذلها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للتصدي لتلك التحديات، وخصوصا من خلال تحديد وتعميم مسائل الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين بوصفها أولويات في خطط عملها.

ويشكّل تحقيق السلام والاستقرار وسيادة القانون شروطا أساسية لا غنى عنها لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. ومن المشجع أن نعلم أن الغالبية العظمى من البلدان الأفريقية تشهد حالة من الاستقرار الآن. وننوه ونشيد بالجهود التي يبذلها

الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال مبادرات الوساطة ومنع نشوب الصراعات، مثل وضع الصيغة النهائية لإطار منع نشوب الصراعات في القارة، وإنشاء هياكل لدعم الوساطة وحل الصراعات. وعليه، فإننا نشارك الآخرين حث المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، على تعزيز تأييده وتعاونه مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال منع نشوب الصراعات وحلها وفي جهود الوساطة المتعلقة بها في إطار الهيكل الأفريقي للسلام والأمن، وإطار الأمم المتحدة للبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي.

ونرحب بالدور الذي تضطلع به الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في تشجيع القيادة القائمة على المبادئ، والحوار الوطني البناء، الأمر الذي يتيح مجالا أكبر لمشاركة المواطنين في عملية صنع القرار. ونشيد أيضا بالاتجاه الإيجابي على نحو متزايد لتوسيع نطاق الممارسات الديمقراطية في أفريقيا. ووفقا لما جاء في تقرير الأمين العام، فقد أجري ما مجموعه ١٨ عملية انتخابية في عام ٢٠١٢، فضلا عن ١٧ من المتوقع إجراؤها في عام ٢٠١٣. وقد ساعد إجراء الانتخابات بصورة منتظمة ومتواترة على تعزيز الاستقرار في المنطقة خلال العقود الأخيرة.

ويدل التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران على القيادة الرشيدة وقدرة القادة الأفارقة على تحقيق المزيد من السلام والتنمية في قارتهم. وفي الوقت نفسه، فإن الشراكة العالمية القوية والمستمرة ستؤدي دورا هاما في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في الدول الأفريقية. وفي ذلك الصدد، فإن من المثير للقلق أن نشهد انخفاضا مستمرا في المساعدة المقدمة من قبل الشركاء الإنمائيين. وعلى الرغم من تعهد الشركاء الإنمائيين بتقديم المساعدة اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا، بما في ذلك من خلال تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا مما يربو على ٥٠ بليون دولار إلى ٤٣ بليون دولار في السنوات الأخيرة. ويحدونا الأمل في أن يساعد النجاح الكبير الذي تحقق في تنفيذ جميع مجالات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فضلا عن جهود التغييرات الهيكلية والإدارية، على إقناع الشركاء الإنمائيين بالوفاء بالتزاماتهم.

ونحن على ثقة بأن بوسع تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أن يحرز مزيدا من التقدم ويسهم في الجهود التي تبذلها أفريقيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بفضل الدعم المالي الخارجي المستدام، والتصميم القوي من قبل الحكومات والشعوب الأفريقية، علاوة على الإدارة الاقتصادية السليمة. ومن المهم أن يسعى المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيون إلى زيادة المساعدة المقدمة إلى الشعوب الأفريقية بغية ضمان إدماج أولويات أفريقيا واحتياجاتها بصورة كاملة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وتود ميانمار – بوصفها أحد منظمي مؤتمر باندونغ التاريخي – أن تكرر التأكيد على الأهمية التي توليها لروح الصداقة والتضامن مع أفريقيا. وشأنها شأن العديد من البلدان في أفريقيا، فإن ميانمار ما تزال بلدا يمر بعملية انتقال سريعة. وإلى جانب جهودنا الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار والمصالحة الوطنية، فقد تمكنا من جعل اقتصادنا مفتوحا عبر إجراء إصلاحات اقتصادية جريئة وتحرير سياساتنا الاقتصادية. وقد وفر المناخ الاقتصادي والسياسي الجديد في ميانمار مزيدا من الفرص، فضلا عن إمكانات تعزيز التجارة والعلاقات الاقتصادية مع أشقائنا الأفارقة.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يكرر التأكيد على تضامن ميانمار وتأييدها القوي للجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية من

أجل إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ خطة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بغية تنمية الشعوب الأفريقية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للقرار ٢٠١١ (د-٢٠) المتخذ في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥، والمقرر (٤٧٥/٥٦) المتخذ في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأفريقي.

السيد مایاكي (الاتحاد الأفريقي) (تكلم بالإنكليزية): يصادف هذا العام حلول الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، والذكرى السنوية العاشرة للبرنامجين الرئيسيين التابعين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا.

وقد اضطلعت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بدور حاسم في تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد عن طريق إطلاق الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في عام ٢٠٠٣. وتتسم الآلية بكونها نهجا جريئا وابتكاريا فريدا لمسألة الحوكمة، وهي من صنع الأفارقة وتنفيذهم، بوصفها ابتكارا أفريقيا للأفارقة أنفسهم.

ومن خلال الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، تشخّص البلدان الأفريقية أوجه القصور في الحكم، وتتشاطر أفضل الممارسات، وتلتزم بتنفيذ الحلول. وهذا يشمل تنفيذ سياسات عامة شفافة ويمكن التنبؤ بها وموثوقة من خلال برامج العمل الوطنية. ونتيجة لذلك، فإن النتائج التي توصلت إليها الآلية تدعم ترسيخ المساءلة على الصعيد المحلي، وتمكين المواطنين، وتحسين إيصال الخدمات، مما يفتح المجال السياسي أمام الحكم الرشيد. وعلى الرغم من أنها آلية طوعية، فقد ازدادت العضوية فيها باطراد، حيث يبلغ العدد الحالي للبلدان المنضمة إليها ٣٣ بلدا أفريقيا، الأمر الذي يدل على التقدم الكبير في تعميق عملية استعراض الأقران.

ويصادف عام ٢٠١٣ أيضا الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. فعلى مدى العقد الماضي، ظلت الزراعة وظل الأمن الغذائي من الاولويات العليا للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأيدت أفريقيا مؤخرا العملية التشاورية حول ”إدامة زخم البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا“ كإطار رئيسي للمشاركة، مع إعلان عام ٢٠١٤ سنة الاتحاد الأفريقي للزراعة والأمن الغذائي والتغذية. وحتى اليوم، انخرطت ٥٠ بلدا في الاعمال المتعلقة بالبرنامج، في حين أن ٢٨ بلدا أفريقيا قد وضعت خططا للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي مع تلقّي الدعم التقني من وكالة الشراكة الجديدة. وعن طريق تعبئة الدعم اللازم من جانب الشراكة العالمية للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، تنخرط الشراكة الجديدة في مبادرة تعزيز التغذية، والتحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية التابع لمجموعة الثمانية، بغية تحقيق الهدف ١ من الأهداف الانمائية للألفية.

إن مستقبل الزراعة الأفريقية أكثر إشراقا مما كان عليه قبل ١٠ سنوات، ولكن لا يزال يتعين القيام بما هو كثير. وبتعاوننا مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والشركاء في التنمية، أطلقنا مؤخرا برامج جنسانية وبرامج تتعلق بتغير المناخ، والزراعة والتغذية، وبرنامج مستقبل الأرياف، وكلها برامج تابعة للشراكة الجديدة. وهذه المبادرات تدعم على وجه التحديد النساء المزارعات وأصحاب الأعمال من الشباب، بغية تعزيز المعارف والمهارات وتوطيد عملية التحول في الارياف.

تمر أفريقيا بمرحلة حاسمة في سعيها لتحقيق التنمية الفعالة. ولا شك أن أفريقيا تحرز تقدما اقتصاديا ملموسا. لكن يجب أن نعالج التفاوتات الاجتماعية المتزايدة ونلبي الحاجة الملحة إلى انتشال حوالى ٤٠٠ مليون شخص من براثن الفقر. وتحقيقا

لذلك، يجب علينا أن ننفذ استراتيجيات ملائمة كي يعمل ٢١٥ مليون شاب وشابة إضافيين في السنوات العشر المقبلة. والأهم أن أحد الجوانب الرئيسية لتلك الاستراتيجية هو تعزيز القيمة المضافة والتنمية الصناعية المستدامة، كوسيلة لتوطيد النمو وخلق فرص العمل والتحول الاقتصادي.

ومع أقل من ١ ٠٠٠ يوم متبقية قبل الموعد النهائي في عام ٢٠١٥، أحرزت أفريقيا تقدما ملحوظا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، ما زالت هناك تحديات. واستنادا إلى القرار الذي اتخذه القادة الأفارقة، تجري مشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين بهدف توليف الأولويات الأفريقية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتحقيقا لتلك الغاية، يبرز موقف أفريقي جريء موحد داخل اللجنة الرفيعة المستوى لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية بشأن خطة ما بعد عام ٢٠١٥. ويجري ذلك بالتعاون مع المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وعليه، نناشد أن يؤخذ الموقف المشترك، عند الانتهاء من اعتماده، في الاعتبار لدى وضع خطة ما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة احتياجات أفريقيا الخاصة. والشراكة الجديدة على استعداد للانخراط الكامل في رصد خطة ما بعد عام ٢٠١٥ بشأن القارة.

ولكي تصبح أفريقيا حقا قطب النمو المقبل، فإن تعبئة مواردنا واستخدامها على نحو فعال أمران يتصفان بأهمية بالغة. وفي هذه المعادلة، سوف تنهض شراكات القطاعين العام والخاص بالمثل العليا الآيلة إلى تحوّل أفريقيا. والقادة الأفارقة يناصرون هذا الأمر لأنه يفرض تنشيط ملكية التنمية في القارة. ولقد أكملت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا دراسة شاملة عن تعبئة الموارد المحلية، بمشاركة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومصرف التنمية الأفريقي. والحد من التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا يتصف أيضا بأولوية قصوى.

رئيس وزراء إثيوبيا الراحل ميليس زيناوي، الذي ترأس الشراكة الجديدة لمدة ست سنوات، قال ذات مرة،

”من دون القطاع الخاص، ليست هناك تنمية. سياستنا تقضي بأن يكون النمو سريعا وعادلا، ولكن لا يمكن أن يحدث ذلك بلا تقسيم واضح للعمل في شراكة مع القطاعين العام والخاص“.

على العموم، لا يزال التكامل الإقليمي هو الطريق إلى النمو الشامل والمنصف على الصعيد الاقتصادي المتسارع. وتواصل الشراكة الجديدة تعاونها الوثيق مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تحفز تنفيذ مشاريع إقليمية.

واسمحوا لي أيضا أن أستذكر كلمات الرئيس ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال والرئيس الحالي للجنة التوجيهية لرؤساء الدول والحكومات التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:

”لقد تغيّر العالم؛ وتغيّرت أفريقيا أيضا. لذا دعونا نغيّر قيمنا ورؤانا“ (A/68/PV.8، الصفحة ٢١).

ومن الأهمية الخاصة بمكان أن يواصل المجتمع الدولي مشاركته بنشاط في جهود تحقيق السلام والتنمية في أفريقيا. والواقع أنه ينبغي للشراكة مع أفريقيا أن تكون بالفعل انعكاسا لطموحاتنا التحولية وداعمة لها. وفي هذا السياق، تشيد الشراكة الجديدة بنتائج مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية الأفريقية، الذي انعقد في حزيران/يونيه. فقد مثّل هذا المؤتمر معلما هاما في التعاون بين أفريقيا واليابان. علاوة على ذلك، نثني على نوعية الشراكة من أجل التنمية مع حكومات ألمانيا، والنرويج، والسويد، وإسبانيا، والمملكة المتحدة، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا،

والاتحاد الأوروبي، ضمن أمور أخرى. وتقدّر الشراكة الجديدة الدعم المتواصل لتنفيذ سياساتها الاستراتيجية المتعلقة بالقارة. ونثني كذلك على الشراكات القوية التي تقيمها أفريقيا مع بلدان البريكس، البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا، ومع مجموعة ال ٢٠، ونرحب بزيادة الفرص المتاحة لبلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

قبل أن أختتم كلامي، أود أن أشيد إشادة خاصة بالتعاون المتين بين وكالة الشراكة الجديدة ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، برئاسة وكيل الأمين العام ماجد عبد العزيز. ونحن نؤيد تماما القرار ٢٩٤/٦٧، الذي يدعو إلى تعزيز مكتب المستشار الخاص بغية تمكينه من الاضطلاع بولايته، بما في ذلك الرصد والإبلاغ عن التقدم في تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، والتنسيق مع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بأفريقيا. ومن الضروري أن يواصل المكتب القيام بدوره في دعم الشراكة الجديدة في الأمم المتحدة، لا سيما تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والتعجيل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ولا يسعني أن أنهي بياني هذا دون الإشادة بقيادة الأمين العام بان كي – مون. نحن على وجه الخصوص نقدّر التزامه تجاه القارة. وكما ذكر في بداية الأسبوع المخصص في عام ٢٠١٣ لأفريقيا والشراكة الجديدة،

”إن ما تفعله الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بشأن الحكم، تفعله الشراكة الجديدة بشأن التنمية. إنهما تساعدان أفريقيا على المضي قدما في طريق الديمقراطية والتنمية لصالح شعوب القارة“.

(تكلم بالفرنسية)

ونحن مقتنعون بأن العقد الثاني لتنفيذ الشراكة الجديدة، وهي برنامج الاتحاد الأفريقي التاريخي، فضلا عن تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وهي إطار الحكم في أفريقيا، سوف يستفيد من الدعم الذي تقدمه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.